الإيكولوجيا الثقافية

تأتي أهمية الإيكولوجيا الثقافية cultural ecology أو الإيكولوجيا البشرية human ecology كموضوع مستقل تتزايد أهميته مع مرور الوقت نظراً لطبيعة الإنسان المتميزة التي تجعله يختلف عن بقية الكائنات في تعامله مع البيئة الطبيعية. يختلف الإنسان عن الحيوان في اعتماده أساساً على السلوك الثقافي في تكيفه مع البيئة، فلقد مكنت الثقافة الإنسان من التحرر إلى حد ما من البيئة والسيطرة عليها بحيث استطاع أن يشكلها ويعيد صياغة عناصرها على نحو يخدم أغراضه ويساعد في تلبية حاجاته ويمكنه من العيش في بيئات شديدة التباين. ولقد حاولت الدراسات الإثنولوجية منذ وقت مبكر أن تحدد أي نوع من الحضارة يوجد في أي نوع من البيئة الطبيعية ومدى علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان والبيئة والتكنولوجيا ونِحَل المعاش ونظم المجتمع. وتفاعل الإنسان مع البيئة يشكل الموضوع الرئيس في الدراسات الإيكولوجية الحديثة التي يقوم بها الأنثروبولوجيون. لذا فإن الكثير من الموضوعات التي تدخل في هذا المجال لم تنشأ كفرضيات وتساؤلات مسبقة، بل جاءت كنتيجة حتمية للدراسات الإثنولوجية التي كانت تبحث أساساً في أصناف الحضارات البشرية وتطورها.

الحتمية الجغرافية والخصوصية التاريخية

بدأ الفلاسفة منذ وقت مبكر يتساءلون عن مدى تأثير البيئة على الإنسان، وذلك في محاولة منهم لفهم وتفسير الاختلاف بين الأجناس والثقافات البشرية. قال فلاسفة الإغريق بأن المناخ هو الذي يحدد مزاج الإنسان وشخصيته الثقافية ونظمه الاجتماعية، بما فيها السياسة والدين والأخلاق. وكان الفيلسوف الإغريقي هِبُكْرَتِس Hippocrates يرى أن جسم الإنسان مزيج من أربعة أخلاط humours هي الدم والبلغم والصفراء والسوداء. ويختلف الناس في أمزجتهم النفسية وفي مظاهرهم البدنية بحسب اختلاف نسب هذه الأخلاط في الجسم. والمناخ هو الذي يحدد تناسب الأخلاط في الجسم وتوازنها، ومن هنا جاءت الاختلافات بين الشعوب نتيجة الاختلاف في المناخ والطبيعة الجغرافية (Glacken 1967: 80-115). وكان أفلاطون وأرسطو يريان أن بلاد الإغريق بمناخها المعتدل هي المكان الأنسب لظهور الحكم الديموقراطي وأن أهلها هم الأقدر والأجدر بأن يحكموا غيرهم من الأمم لأن المناخ المعتدل ينتج عنه توازن في أخلاط الجسم الأربعة مما يساعد على الصحة البدنية والنفسية، وتوقد العقل والذكاء والتقدم الحضاري. وهذا بعكس ما هو عليه الحال في المناطق الحارة والباردة. المناخ الحار يدفع إلى الاسترخاء والاستسلام والتطرف الشديد والمبالغة في التعبير عن المشاعر مما يجعل الحكم الاستبدادي أمراً حتمياً في تلك المناطق. أما المناطق الباردة فيتسم أهلها بالبلادة والبلاهة والأنانية.

وجاءت الإمبراطورية الرومانية وانتقل مركز القوة من أَثِينا إلى روما وهب الفلاسفة الرومانيون يرددون المقولات السابقة نفسها ليفسروا بها تفوق روما على غيرها. فهذا شيشرون Marcus Tullius Cicero يعزو

تفوق روما إلى موقعها الاستراتيجي؛ كما أن فيتريفيوس Vitrivius وبْلايْنِي Pliny وتاسيتُس Tacitus امتدحوا مناخ روما المعتدل وموقعها الاستراتيجي وطبيعتها المتميزة ويعزون إلى هذه الأسباب تفوق الرومان على بقية الأمم (Thomas 1925). وبعد أن قامت الدولة الإسلامية على أنقاض الإمبراطورية الرومانية جاء علماء العرب ليؤكدوا أن جغرافية الشرق العربي هي الأكثر ملاءمة للتقدم العمراني والتفوق الحضاري.

ويأتي بعد ذلك جين بُودِين (١٥٣٠–١٥٩٦) Jean Bodin في عصر النهضة ومن بعده مونتِسْكيو (١٦٨٩–١٧٥٥) Charles-Louis de Secondat, baron de la Brede et de Montesquieu في عصر التنوير ليؤكدا على أن المناخ المعتدل والطبيعة الخلابة لهما أثر بالغ في تنشيط الذهن والخيال وإبراز المواهب والكفاءات التي تساعد على التفوق والتقدم. لكن بُودِين ومونتِسْكيو أكدا على أن فرنسا هي التي تتمتع بهذه الصفات التي تؤهل شعبها ليتسنموا قمة المجد والعظمة (Hardesty 1977: 2; Moran 1979: 24-9).

ومن الواضح أن جميع هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الذين تبنوا ما أصبح يسمى نظرية الحتمية الجغرافية كانوا يحاولون تبرير وتكريس تفوقهم العرقي وسيطرتهم السياسية والحضارية. ولذا نلاحظ أن تبدل المراكز الحضارية يتبعه تبدل في النظرة إلى الموقع الأكثر ملاءمة في مناخه وطبيعته الجغرافية ليكون مركز الإشعاع الفكري والثقافي.

ومع نشاط الرحلات الاستكشافية والحركات التبشيرية والاستعمار تجمعت لدى الأوروبيين معلومات جمة عن شعوب الأرض الأخرى وتبين لهم مدى التفاوت بين الأجناس البشرية المختلفة وثقافاتها المتباينة. ومنذ ذلك الوقت لم تعد المشكلة التي تشغل بال العلماء تعليل التفوق الحضاري وإنما تفسير التفاوت بين الشعوب والثقافات الإنسانية وردوا ذلك إلى اختلاف البيئات الطبيعية.

إلا أن الجغرافيين والإثنولوجيين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأوا يعون أن الأمور ليست على هذا القدر من البساطة وأنه يستحيل رد الاختلافات الثقافية إلى سبب واحد بل إن الأسباب متعددة متشابكة. ومن هنا جاء فرِدْرِك راتزل (١٨٤٤–١٩٠٤) Friedrich Ratzel ليقول بأنه، إضافة إلى البيئة والمناخ، تلعب هجرة السكان والانتشار الثقافي diffusion دوراً مهماً في اختلاف الثقافات أو تشابهها. وحاول إلزوورث هنتنجتون Ellsworth Huntington أن يوجد تفسيراً مقبولاً للارتباط بين الاختلاف البيئي والاختلاف الثقافي وعزى ذلك إلى أن الإنسان في تعامله مع البيئة يحاول دائماً أن يسلك الطريق الأسهل والأقل تكلفة وجهداً، كأن يلجأ سكان المناطق الصحراوية مثلاً إلى مزاولة الرعي بدلاً من الزراعة. وأضاف وِلْيَم هولمز William Holmes أن تأثير البيئة لا يقتصر على الجانب السلوكي والمعنوي من الثقافة بل يشمل أيضاً، وربما بشكل أوضح، الجانب المادي والتكنولوجي. فالسكن والملابس في المناطق المعتدلة تختلف عنها في المناطق الحارة أو الباردة وبين الجماعات الرعوية عنها بين الجماعات التي تعيش على الجمع والصيد، وهكذا (Holmes 1919: 47).

ولقد رأينا في الفصول السابقة كيف كان تشارلز دارْوِن وأتباعه من أصحاب نظرية التطور كانوا قد أكدوا على أن أثر البيئة لا يقتصر على الجوانب الثقافية بل يتعداها إلى الخصائص البيولوجية للإنسان من خلال تكيفه مع محيطه الطبيعي. وهذا يعني إضافة إلى تطور الإنسان البيولوجي تنوع السلالات نتيجة الاختلاف في البيئة والمناخ. ولقد وجد الأنثروبولوجيون الأوائل وفلاسفة الاجتماع أمثال هربرت سْبِنْسَر (١٨٢٠–١٩٠٣) Herbert Spencer ولِوِس هنري مورغَن (١٨١٨–١٨٨١) Lewis Henry Morgan وإدوارد بِرنِت

تايْلُر (١٨٣٢–١٩١٧) Edward Burnet Tylor، وجدوا في نظرية دارْوِن إطاراً فكرياً ملائماً لتفسير التطور الثقافي والاجتماعي والتباين في مراحل التطور بين الشعوب والأجناس المختلفة. ومنذ ذلك الوقت بدأ الأنثروبولوجيون يركزون على الثقافة كأداة أساسية من أدوات التكيف الإنساني مع البيئة وأصبح التكيف، سواء البيولوجي أو الثقافي، مفهوماً أساسياً مشتركاً يوحد بين اهتمامات الإيكولوجيين وأصحاب النظرية التطورية.

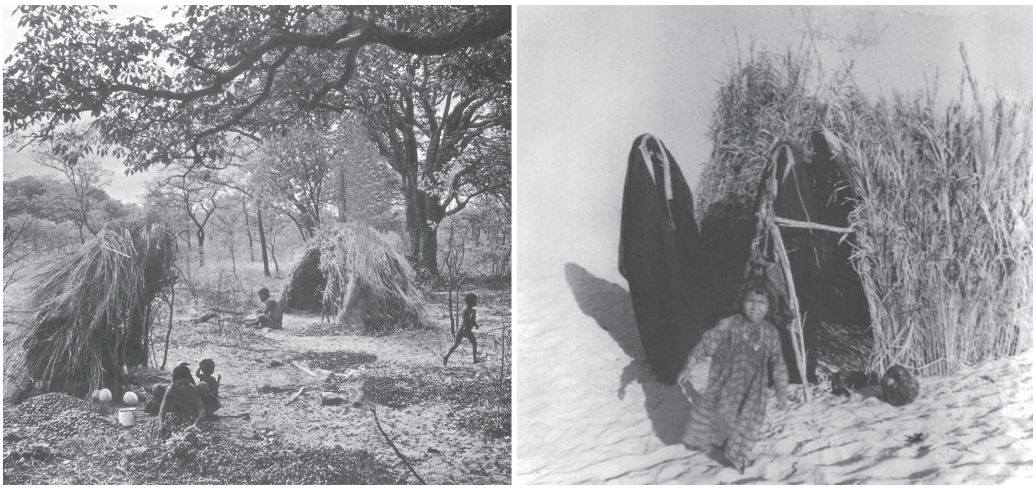

الثقافة المادية هي الوسيط بين الإنسان والبيئة

نظرية التطور الثقافي التي تبناها مورغَن وتايْلُر وفيري غوردن تشايلد (١٨٩٢–١٩٥٧) Vere Grodon Child وغيرهم من رواد الدراسات الأنثروبولوجية تنص على أن الثقافات البشرية على اختلاف أطوارها وتباين بيئاتها تشق طريقها نحو التطور وفق نمط واحد وتسير في خطوط مستقيمة متوازية من البداية صعوداً على سلم الرقي الحضاري والعمراني والتكنولوجي. ويعزو تايْلُر ومن قبله أدولف باسْتْشِيَن (١٨٢٦–١٩٠٥) Adolf Bastian هذا التشابه بين المجتمعات في مسيرتها التطورية إلى وحدة النفس البشرية psychic unity of mankind. يقول هذا المفهوم بأن الطبيعة الإنسانية متشابهة في الأساس بحيث أن الإنسان سيتجاوب مع الظروف المتماثلة بأسلوب واحد. أي أن السلالات البشرية خلال مسيرتها الطويلة عبر حركة التطور الحضاري يتحتم عليها أن تمر تدريجياً بمراحل متتالية وكل مرحلة من هذه المراحل تتميز بإفرازات فكرية ومفاهيم حضارية خاصة بها تشترك فيها جميع السلالات البشرية مهما اختلفت أجناسها وتباعدت مواطنها لأن الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها. وهذا يعني أن عمليات الإبداع والابتكار الثقافي في كل مجتمع أثناء تكيفه مع بيئته تتم بصورة مستقلة وبمعزل عن التأثيرات الخارجية من المجتمعات الأخرى. وهذا بخلاف ما يراه أصحاب نظرية الانتشار diffusion والاستعارة borrowing الذين يؤكدون على عمليات التبادل الثقافي بين الشعوب. وقد دارت معارك نظرية بين التطوريين الذين نادوا بتعدد الأصول الثقافية polygenesis وبين الانتشاريين الذين نادوا بوحدة الأصول الثقافية monogenesis.

ومن أشهر من حملوا لواء المعارضة ضد التطوريين الأنثروبولوجي الأمريكي فْرانْتْز بواز (١٨٥٨–١٩٤٢) Franz Boas. أثار بُواز وأتباعه عدداً من الاعتراضات ضد التطوريين أهمها أن النظرية التطورية:

١) أعطت دوراً حاسماً للبيئة في تشكيل الثقافة وتطورها.
٢) أهملت دور الاستعارة والانتشار.
٣) أهملت الخصوصية التاريخية لكل ثقافة.

وتبنى البوازيون منهج الخصوصية التاريخية historical particularism الذي ينادي بالابتعاد عن التعميمات وتبني المنهج الاستقرائي ودراسة كل ثقافة على حدة دراسة تفصيلية متعمقة تراعى فيها الخصوصية التاريخية. ويؤكد بُواز أن هذه هي الأسس والمرتكزات الأولى التي ينبغي أن تسبق الدراسات المقارنة والتعميمات النظرية. هذا المنطلق هو ما يشكل محور الخلاف الأساسي بين البوازيين والتطوريين الذين كان جهدهم العلمي منصباً على تفسير مراحل تطور الجنس البشري وتقدم الحضارة الإنسانية بشكل كلي والذين شكلوا امتداداً طبيعياً لفلاسفة عصر النهضة وعصر التنوير الذين اكتشفوا ظاهرة التقدم البشري وانبهروا بها من أمثال جِيَمْبَتِسْتا فِيْكو (١٦٦٨–١٧٤٤) Giambattista Vico وآن روبرت جاك تورغوت (١٧٢٧–١٧٨١) Anne Robert Jacques Turgot وماركيز دي كُنْدُرْسيه (١٧٤٣–١٧٩٤) Marquis de Condorcet وكلود هنري دي سانت سيمون (١٧٦٠–١٨٢٥) Claude Henry de Saint-Simon) وأوغست كونت (١٧٩٨–١٨٥٧) August Comte.

وهكذا ساهم بُواز في تبديد حماس الأنثروبولوجيين تجاه نظرية التطور الثقافي ولفت انتباههم إلى أهمية التبادل الثقافي والتاريخ الاجتماعي في عمليات التغير. وهذا مما أدى إلى صرف النظر عن البيئة كعامل حاسم في تشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية وتحديد مسارها. بل أكد البوازيون أن الثقافة والتكنولوجيا حررت الإنسان من نير الطبيعة والبيئة. ولم ينف بُواز دور البيئة لكنه أشار إلى أنها لا تعدو أن تكون عاملاً مقيداً limiting. أي أن كل بيئة لها طبيعتها الخاصة التي تتيح permit للإنسان إمكانيات محددة لا يتجاوزها لمواجهة احتياجاته بينما تمنع prohibit عنه إمكانيات أخرى لا تسمح بها ظروف المناخ والتربة والتضاريس وما إلى ذلك. وبذلك يصبح دور البيئة عند البوازيين دوراً ثانوياً لا يتعدى فسح المجال أمام بعض الخيارات الثقافية وإغلاقها أمام الخيارات الأخرى؛ وهذا ما أطلق عليه الأنثروبولوجيون المتأخرون مصطلح possibilism. أما ما يختاره الإنسان من الأنماط الثقافية التي تتيحها له البيئة فهذا أمر يحكمه المسار التاريخي والسياق الثقافي. أي أن الاعتبارات التاريخية لا البيئية هي العامل الحاسم في تحديد الاحتياجات وطرق إشباعها ومن ثم تشكيل السلوك الإنساني وتحديد الأنماط الثقافية. وهذا ما يفسر لنا الاختلاف بين الثقافات الموجودة في بيئات متشابهة والعكس بالعكس. وهكذا لم يعد للبيئة ذلك التأثير الديناميكي والدور الفعال في تفسير التباين بين ثقافات الشعوب وإنما يعود ذلك في نظر البوازيين إلى الاختلاف في الخصوصية التاريخية بينما يعود التشابه إلى عمليات الاستعارة والانتشار والتبادل الثقافي (Boas 1896: 901-8). بعبارة أخرى، يرى البوازيون أنه يمكننا النظر إلى البيئة للبحث عن الأسباب الكامنة وراء اختفاء بعض الظواهر الثقافية في هذه الثقافة أو تلك لكنه لا يمكننا النظر إلى البيئة لمعرفة الأسباب المؤدية إلى وجود هذه الظواهر أو للبحث عن أصولها وتتبع نشأتها.

ولا شك في أن الفضل يعود إلى بُواز في بلورة النظرة إلى البيئة كعامل مقيد غير أنه يمكن تتبع جذور هذه الفكرة إلى ما قبل ذلك حينما نبه توماس مالْتُس (١٧٦٦–١٨٣٤) Thomas Malthus إلى أن الزيادة السكانية تسير بشكل مطرد مما سيشكل في المستقبل عبئاً حقيقياً على الموارد الطبيعية المحدودة على

الكوكب الأرضي.

هذا وقد حظي بُواز بالعديد من التلامذة النابهين الذين تبنوا أفكاره وسعوا إلى تطويرها. ومن ألمع أولئك التلاميذ كلارك وِسْلَر (١٨٧٠–١٩٤٧) Clark Wissler وروبرت لِوِي (١٨٨٣–١٩٥٧) Robert Lowie والفرد كْروبَر (١٨٧٦–١٩٦٠) Alfred Kroeber والكزندر غولدِنْوايزر (١٨٨٠–١٩٤٠) Alexander Goldenweisser وغيرهم.

ومن أكثر أتباع بُواز حماساً في نقد الحتمية الجغرافية روبرت لِوِي الذي أجرى دراساته على هنود الهوبِي Hopi وهنود النافَهو Navaho في أمريكا الشمالية ليدلل على أن هناك تبايناً ثقافياً بين هاتين القبيلتين على الرغم من أنهما تقطنان مناطق بيئية متشابهة. ويعزو لِوِي هذا الاختلاف إلى عوامل تاريخية. كما أكد على أن الإنسان ليس خاضعاً للطبيعة بالشكل الذي تصوره الحتمية الجغرافية، بل إن بمقدور الإنسان الذي يملك الثقافة والتكنولوجيا أن يغير الطبيعة ويقهرها كأن يحول الغابات إلى مزارع. ونبه لِوِي إلى أن الثقافة هي التي تحدد حاجات الإنسان وطرق إشباعها وما هي الأشياء التي يمكن اعتبارها موارد طبيعية. فالأسكيمو لم يستأنسوا الأيّل reindeer الذي استأنسته قبائل اللاب، كما أن الهنود الحمر لم يستأنسوا الجاموس buffalo (Lowie 1937).

ومن الإسهامات النظرية التي قدمها كلارك ويسلر في مجال الدراسات الأنثروبولوجية تقسيم العالم إلى مناطق ثقافية cultural areas تبعاً للتقسيمات المناخية والجغرافية. وتتألف كل منطقة ثقافية من شعوب متقاربة ذات ثقافات متشابهة تتميز عن غيرها بسمات ثقافية cultural traits مشتركة. ومهمة الباحث هي رسم حدود المنطقة الثقافية وحصر عناصرها الثقافية المميزة. وشبه ويسلر المنطقة الثقافية بالدائرة التي تنشأ في مركزها وتتجمع معظم العناصر الثقافية الخاصة بالمنطقة ومنها تنتشر إلى الأطراف حيث المناطق الثقافية الهامشية التي تختلط فيها عناصر المناطق الثقافية المجاورة. ومن هنا جاء ويسلر بمفهوم المسافة الزمنية age area الذي ينص على أن عمر العنصر الثقافي في المركز الذي نشأ فيه أطول منه في المحيط الذي انتشر إليه. ومن البديهي أن العناصر الثقافية تبدأ انتشارها من المركز إلى الأطراف، وكلما تقدم الزمن اتسعت دائرة الانتشار، أو قل كلما اتسع انتشار العنصر الثقافي كلما دل ذلك على قِدَمه. وهكذا نستطيع قياس عمر العناصر الثقافية بقياس المسافة التي قطعتها أثناء انتشارها من المركز إلى الأطراف (Wissler 1926). وبذلك يمكن القول أن العناصر التي توجد على الأطراف أقدم من تلك التي لم تنتشر بعد بعيدا عن المركز، وهذا مما يساعد على إعادة بناء التاريخ الثقافي للمنطقة الثقافية. وهذا الموقف الذي تبناه ويسلر يبدو موقفاً توفيقياً بين الحتمية الجغرافية والخصوصية التاريخية.

ويتفق أَلْفْرِد كْروبَر مع كلارك ويسلر في مفهوم الترابط بين المناطق الثقافية والمناطق الجغرافية ولكن دون أن يعني ذلك، كما سبق القول، انتماءهم لأصحاب الحتمية الجغرافية. ويمثل كْروبَر على ذلك بالإشارة إلى أن زراعة الذرة عند هنود شمال أمريكا وقف على المناطق التي ينعم مناخها بأربعة أشهر من المناخ المعتدل الذي ينقطع فيه الصقيع بينما تتوفر الأمطار الكافية. كذلك سمح المناخ بظهور الزراعة في شرق أمريكا ولكن لم يكن هو السبب في ظهورها. كما أن هنود منطقة السهول العظمى Great Plains في شمال أمريكا بدأوا في صيد الجاموس بعد أن بدأوا في استخدام الحصان والبارود ولكن لم يكن هذا هو السبب في صيد الجاموس (Kroeber 1939: 1).

ومن المفاهيم التي روج لها كْروبَر مفهوم أن الثقافة فوقـعضوية superorganic بمعنى أن لها وجودها

المستقل وكيانها الخاص وهي تعلو على إرادة الأفراد الذين يخضع كل منهم لمحيطه الثقافي الذي يسير سلوكه ويشكل شخصيته. ولا ينفي كْروبَر وجود علاقة ما بين البيئة والثقافة بحيث يساعد فهم البيئة على فهم الثقافة لكنه يؤكد بأنها ليست هي السبب وراء ظهور الأنماط الثقافية وإنما السبب وراء ذلك هو أنماط ثقافية أخرى، أي أن الثقافة تتولد من الثقافة. وعلى يد كْروبَر ولِزْلي هْوايْت Leslie E. White تبلور توجه صار يسمى "علم الثقافة" Culturolgy ويسمى أصحابه "علماء الثقافة" Culturolgists لقولهم بأن الثقافة تتولد من الثقافة وليس من أي شيء آخر. وتحت تأثيرهم صارت الثقافة تحتل حيزاً مهماً في الكتابات الأنثروبولوجية وأصبحت تعتبر هي العامل الأساس الذي يحدد مسيرة الإنسان ويفسر سلوكه بدلاً من البيئة. وعلى الرغم من اختلاف كْروبَر عن هْوايْت الذي ينتمي إلى المدرسة التطورية إلا أن كلاهما يؤكد على دور الثقافة القسري الذي يتخطى رغبة الفرد ويتجاوز مشيئته (White 1959: 28).

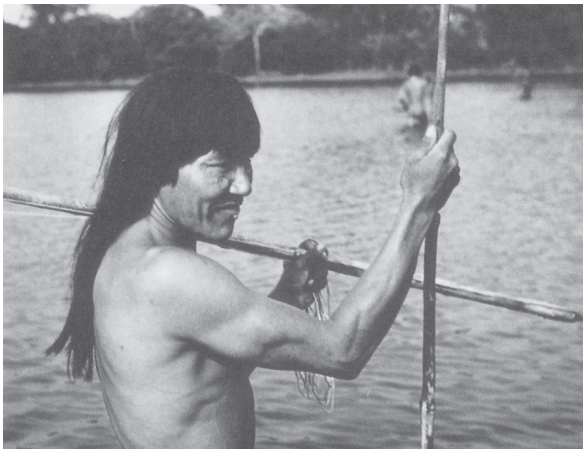

تختلف تكنولوجيا تحصيل المعاش حسب اختلاف البيئات الطبيعية ومستوى التطور الثقافي والتنظيم الاجتماعي

يبني ليزلي هْوايْت نظريته التطورية على فرضية ان التطور الإنساني مرهون باستغلال الطاقة من الطبيعة، مشيرا إلى الارتباط بين الكفاءة التقنية وكمية الطاقة التي يستطيع الإنسان استخلاصها من بيئته الطبيعية (White 1949: 363-93). يحتاج الإنسان من أجل الاستمرارية في البقاء والتكاثر إلى استخلاص الطاقة من البيئة الطبيعية وحرقها، مثله مثل غيره من الكائنات العضوية من أدناها إلى أرقاها، عدا أن الإنسان يختلف عن بقية الكائنات الحية في أن لديه، علاوة على الوسائل البيولوجية، وسائل ثقافية يعوّل عليها للتعامل مع البيئة واستخلاص الطاقة وتحويلها واستغلالها والاستفادة منها لاستمرار حياته. عن طريق الأدوات والتقنيات تتفاعل كل جماعة إنسانية مع بيئتها بما تتيحه لها من موارد لتستخلص منها الطاقة الضرورية للحياة (White 1959: 39).

ويقيس هْوايْت مدى التطور الإنساني بقياس ناتج الطاقة المستحصلة بالنسبة لوحدة الجهد المبذول، كأن نقيس كمية الغذاء الذي يمكن الحصول عليها مقابل كل ساعة عمل على كل هكتار من الأرض. يزداد تقدم المجتمع كلما زاد مقدار الطاقة التي يستطيع استخلاصها من البيئة الطبيعية والذي يزداد مع تقدم المستوى التقني والمعرفي. كلما طور الإنسان من أدواته كلما حصل من بيئته على كم أكبر من الطاقة بمجهود أقل، خصوصا إذا كانت البيئة غنية. بالإضافة إلى الغذاء الذي يحتاج إليه الجسم، هناك مصادر أخرى للطاقة استطاع الإنسان أن يستخلصها ويسيطر عليها ويسخرها لأغراضه الخاصة مثل الأخشاب والماء والريح ومصادر الوقود المستخلصة من المستحاثات. في مرحلة الجمع والصيد كان الغذاء الذي حصل عليه الإنسان مباشرة من مصادره الطبيعية هو مصدر الطاقة الوحيد الذي اعتمد عليه في تسيير حياته الاجتماعية، واعتمد على النار بدرجة محدودة في أعمال الطهي وتصنيع الأدوات الخشبية وإفزاع الوحوش لصيدها أو لاتقاء شرها. كانت القوة الوحيدة المتاحة للإنسان آنذاك هي قوته البدنية. التقدم الذي أحرزه إنسان العصر الحجري في تطوير أدواته والمهارات التي منحته إياها التجربة الطويلة في التعامل مع هذه الأدوات جعلته أكثر قدرة على الانتفاع بقوته البدنية لتسخير الطبيعة ومواردها لخدمته، فضربة مسددة من فأس حجري متطور أكثر كفاءة وفاعلية من ضربة مسددة من أداة بدائية فجة، ونبال تنطلق من قوس مشدودة أبعد مرمى وأخطر إصابة من نبال تطلقها اليد. كلما كانت الأداة متقنة ودقيقة الصنع ومكيفة لأداء مهمة محددة كلما كانت أكثر كفاءة وأنجع. إلا أنه مهما طور الإنسان من أدواته فإن هناك حدا لا يمكن أن يتعداه فيما يتعلق باستخلاص الطاقة إذا كان اعتماده فقط على قوته العضلية. حتى تدجين النبات الذي يعد تقدما ملحوظا في تقنيات الحصول على الغذاء لم يغير من الوضع كثيرا إلا بعد أن تمكن الإنسان من استئناس الحيوانات التي أضاف طاقتها الحركية إلى طاقته البدنية واستفاد منها في عمليات الحرث والنقل والمواصلات. ومما ضاعف من كفاءة الحيوانات اكتشاف التعدين الذي قاد إلى تطوير المحراث الذي زاد من كفاءة الحيوان كوسيلة لحرث الأرض وجر الزلاجات والعجلة التي زادت من كفاءة الحيوان كوسيلة للنقل والمواصلات وحمل الأثقال وجر العربات. وساهم اختراع العجلة في تطوير صناعة الفخار ونول النسيج والشادوف والمجداف وأدوات جذب الماء من الآبار العميقة. وظلت الأخشاب لفترة طويلة من تاريخ البشرية هي مصدر الطاقة الوحيد الذي يستخدم في التعدين والتصنيع. وفي مراحل لاحقة أضاف الإنسان إلى مصادر الطاقة المستخلصة من الطبيعة الريح التي ركن إليها لفترة طويلة من تاريخه لتسيير السواعي في البحار، ثم أضاف لها الشلالات لاحقا لتدوير الطواحين الهوائية التي شاع استخدامها مع نهاية الإمبراطورية

الرومانية وخلال العصور الوسطى، ولم تختف هذه الطواحين إلا بعد اختراع المحرك البخاري واستخدام السدود المائية لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي السنوات الأخيرة اكتشف الإنسان الفحم الحجري ثم البترول ثم الطاقة النووية. وكل مصدر من هذه المصادر هيأ لظهور المصدر الذي يليه وعجل بمجيئه وفتح المجال أمام إمكانيات تقنية أرحب ومضاعفة كفاءة الإنسان في استخلاص موارد الطبيعة والسيطرة عليها وتسخيرها لقضاء حاجاته. التطور التكنولوجي وتعاظم كمية الطاقة المستخلصة من الطبيعة يؤدي إلى تزايد الكثافة السكانية وإلى ظهور تنظيمات اجتماعية وسياسية أكثر تعقيدا وتطورا وإلى تركيز السلطة مما يؤدي إلى قيام المدن ثم الإمبراطوريات. وهكذا يتطور المجتمع الإنساني من مرحلة الالتقاط والصيد إلى الثورة الزراعية ثم إلى الثورة الصناعية. تتميز مجتمعات الالتقاط والصيد ذات التكنولوجيا البدائية بأنها جماعات صغيرة دؤوبة الترحال وراء مصادر الغذاء كثافتها السكانية منخفضة ونتظيمها الاجتماعي في غاية البساطة ويقوم على صلة القرابة وبدائية تقسيم العمل الذي يكاد يقتصر على الجنس والسن لعدم ظهور التخصص المهني، تسودها المساواة ويكاد ينعدم لديها مفهوم الملكية الخاصة، وهي أساسا لا تملك من متاع الدنيا إلا النزر اليسير الذي تستطيع حمله أبدانها بما لا يثقل حركتها ويعيق تنقلاتها ولا تبني مساكن ثابته لأنها تعيش حياة غير مستقرة.

وكلما تقدمت التكنولوجيا كلما تطور المجتمع وأصبح قادرا على إنتاج فائض غذائي مما ينتج عنه تضخم عدد أفراد المجتمع وكثافته السكانية مما يمكّن من تفريغ بعض أفراد المجتمع لمزاولة مهام وحرف لا تتعلق مباشرة بالإنتاج الغذائي. وهكذا ينزع المجتمع نحو الاستقرار ويصبح تنظيمه أكثر تعقيدا وتشابكا ويظهر التخصص المهني وتضعف صلات القرابة لتحل محلها صلات الجوار المكاني والانتماء الإقليمي وعلاقات المصالح التجارية والمنافع الاقتصادية التي تعزز مفهوم الملكية الخاصة وتفتح المجال أمام ظهور الطبقية الاجتماعية (White 1959: 33-57). ويميز هْوايْت بين ثلاثة عوامل في أي نظام ثقافي هي:

١- مقدار الطاقة المستخلصة للفرد في السنة.

٢- كفاءة التكنولوجيا في استخلاص الطاقة وتوظيفها فيما ينفع الإنسان.

٣- حجم الناتج من السلع والخدمات التي يحتاج إليها الإنسان.

بناء على ذلك يحدد ليزلي هْوايْت الثقافة الإنسانية بأنها كل متكامل ومترابط يتألف من ثلاثة أنساق متداخلة هي التكنولوجيا والنظام الاجتماعي والنظام الأيديولوجي. هناك علاقة تأثير وتأثر قوية ومتبادلة بين هذه الأنساق الثلاثة إلا أنها لا تتساوى في الأهمية. النسق التكنولوجي هو الأساس الأولي الذي ترتكز عليه بقية الأنساق وهو الذي يحدد طبيعتها. النسق التكنولوجي هو العامل المادي المستقل الذي ينصاع له النسق الاجتماعي ويتغير تبعاً لتغيره. ويأتي النسق الأيديولوجي في المقام الثالث ليعكس الوضع الاجتماعي القائم ويبرر وجوده. فالتكنولوجيا لا تعمل بذاتها بل هي تحتاج إلى بشر يسخرونها لخدمتهم، وهذا يتطلب نوعا من التعاون والتنظيم والتنسيق بين هؤلاء البشر وتقسيم العمل وتوزيع الأدوار فيما بينهم حسب السن والجنس والمهارة، وهذه هي مقومات النسق الاجتماعي الذي يحدد طبيعته مستوى التكنولوجيا وكفاءتها في استغلال موارد البيئة (White 1959: 3-32).

البيئة والثقافة

يشترك أصحاب الحتمية الجغرافية وأصحاب الحتمية التاريخية في نظرة كل منهم إلى البيئة الطبيعية وإلى الثقافة الإنسانية كما لو كانتا تمثلان مجالين معزولين عن بعضهما البعض وأن السلوك الإنساني إما أن يكون خاضعاً لهذه أو لتلك ولا يمكن أن يتأثر بكليهما بالدرجة نفسها. ومن الواضح تأثر هؤلاء بالمنطق الإغريقي الذي ظل سائداً حتى مطلع القرن التاسع عشر والذي يقول بأن لكل نتيجة سبباً واحداً سابقاً لها. وتأتي الإيكولوجيا الثقافية cultural ecology كرد فعل على هذه النظرة المسطحة للأمور لتؤكد على أن هناك علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين الثقافة والبيئة، وأن هذه العلاقة علاقة مركبة تحكمها عدة عوامل متشابكة ومتداخلة.

بعد استئناس الحيوان استفاد منه الإنسان في العمليات الزراعية

لب النظرية الإيكولوجية يتمحور حول وجود علاقة ديناميكية وخلاقة بين الثقافة والبيئة يحركها التفاعل بين التكنولوجيا والجهد الإنساني وموارد البيئة. تقول النظرية أن هناك أنماطا محددة من التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية وأشكال التعاون البشري بما يصاحبها من نماذج السلطة والقيادة والتنسيق التي تنشأ من خلال ما يقوم به الإنسان من جهد لاستخلاص موارد البيئة مستعينا بما يتوفر لديه من الوسائل والأدوات، أي أن هناك تواؤم بين البناء الاجتماعي والسبل التي يسلكها الإنسان للتكيف مع بيئته الطبيعية. ولا يمكن اعتبار هذا الموقف شكلا من أشكال الحتمية البيئية لأنه يعتبر التكنولوجيا مسألة تحددها الخلفية التاريخية للمجتمع، كما أن العنصر المهم في البيئة هو ما يدخل في عداد الموارد الطبيعية التي تحددها الثقافة ويتم استخلاصها بواسطة التكنولوجيا. تختلف نظرة أصحاب الإيكولوجيا الثقافية عن نظرة أصحاب الحتمية الجغرافية في قولهم بأن عناصر المحيط الطبيعي، أو البيئة، تكتسب أهميتها، في نظرة الإنسان إليها وقيمتها بالنسبة له وما يحملها من المعاني التي تحيلها إلى جزء لا يتجزأ من ثقافته، وهذا يتوقف على اعتبارات أيديولوجية وتكنولوجية. فهناك ثقافات مثلا تحرم أنواعا من الأكل لأسباب دينية مما يعني عدم إمكانية الاستفادة من ذلك المصدر الغذائي، أو تمنع الاستفادة من قطعة من الأرض لاعتقادهم بأنها مقدسة أو بأنها مسكونة بالأرواح. والجماعات البدائية لا يسمح لها نسقها التكنولوجي والمعرفي وأدواتها البدائية من استغلال كنوز الأرض وثرواتها المعدنية والبترولية. ولربما قاد التطور التكنولوجي إلى انهاك المصادر الطبيعية في البيئة مما يضطر الإنسان للبحث عن مصادر أخرى، مثلما أدى مثلا تطور الأدوات الحجرية وكفاءتها عند الهنود الحمر إلى القضاء على البايسُن bison والماموث مما اضطرهم إلى البحث عن مصادر أخرى للغذاء تتطلب نوعا مختلفا من الأدوات.

يعود فضل الريادة في مجال الإيكولوجيا الثقافية إلى الأنثروبولوجي الأمريكي جوليان سْتِوَرْد (١٩٠٢–١٩٧٢) Julian Steward الذي عبر عن آرائه في كتابه **نظرية الثقافة: منهجية التطور متعدد المسارات** *Theory of Culture Change: The Methodolgy of Multilinear Evoluton* (1973) وضمن في الفصل الثاني منه أهم آرائه النظرية والمنهجية المتعلقة بهذا الموضوع. والأسطر التالية عبارة عن ترجمة مختصرة للأفكار الرئيسة الواردة في الكتاب.

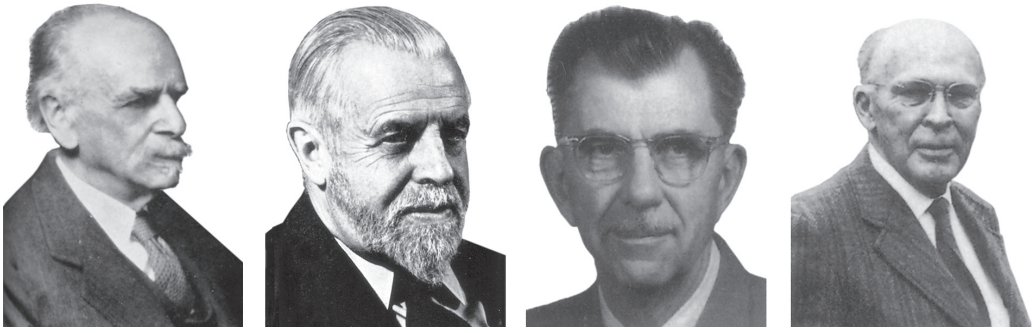

فْرانْتْز بُواز
Franz Boas

آلْفْرِد كْروبَر
Alfred Kroeber

جوليان سْتِوَرْد
Julian Steward

لِزْلي هوايت
Leslie E. White

كانت الدراسات الإيكولوجية قبل سْتِوَرْد مقصورة تقريباً على علماء الأحياء الذين كانوا يدرسون علاقة الحيوان والنبات بالبيئة دون الالتفات إلى الإنسان. يكاد يكون سْتِوَرْد أول عالم أنثربولوجي يبحث بشكل علمي دور التنظيمات الاجتماعية والثقافية وأثرها في محاولة الإنسان استخلاص ما يحتاج إليه من الطاقة والموارد الضرورية لبقائه من البيئة الطبيعية. ومن هنا أزاح الستار عن العلاقة الجدلية القائمة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، بما يترتب على ذلك من تغذية استرجاعية وعلاقات تأثير وتأثر متبادلة. ويؤكد سْتِوَرْد أنه بينما تقتصر علاقة الكائنات الأخرى مع بيئتها على الجانب العضوي فإن الإنسان يضيف إلى هذه العلاقة بعداً آخر فوقعضوي superorganic وهو البعد الثقافي الذي يتفاعل مع البيئة ويتبادل معها عمليات التأثير والتأثر. أي أن الإنسان لا يتفاعل مع البيئة الطبيعية من خلال ما ورثه بيولوجيا من استعدادات عضوية فحسب. هذا يعني أن فهم المجتمع البشري يتطلب منا بدل التركيز على الجانب البيولوجي الانصراف إلى البحث في قضايا الإنسان التاريخية والثقافية والاجتماعية (Steward 1973: 31-2).

ومن الواضح من عنوان كتابه أن سْتِوَرْد ينتمي إلى المدرسة التطورية لكنه يخالف علماء القرن التاسع عشر من التطوريين الكلاسيكيين من أمثال مورغَن وتايْلُر وسنبسر الذين قالوا بأن جميع الثقافات البشرية على اختلاف أطوارها وتباين بيئاتها تسير في خطوط مستقيمة وتمر بمراحل متوازية ومحطات متماثلة في تطورها، أي أن التطور الثقافي أُحادي الاتجاه unilinear evolution. كما يخالف التطورين المتأخرين من أمثال تشايلد وهوايت الذين عزفوا عن المفهوم الكلاسيكي للتطور وحاولوا تصحيحه بأن استبدلوه بمفهوم التطور الكلي universal evolution وقالوا إن الثقافة الإنسانية على وجه العموم، دون النظر إلى ثقافة مجتمع بعينه، تسير في اتجاه تطوري. لكن سْتِوَرْد يرى أن الموقف الأخير موقف بديهي وفضفاض وهو من العمومية بحيث لا يمتلك أية قوة تفسيرية تساعدنا على فهم آليات التغير الثقافي في أي مجتمع

إنساني. لذا فقد اتخذ موقفا وسطا ينص على أن البيئة الطبيعية التي تختلف من مكان إلى آخر تتفاعل مع الخصوصية التاريخية والثقافية لأي شعب من الشعوب لتحدد مسار تطوره بطريقة قد تختلف وقد تتفق مع غيره من الشعوب. هذا المنظور التطوري يربط بين العوامل البيئية من جهة وبين التغير الثقافي من جهة أخرى بحيث يمكن للتطور الثقافي أن يتخذ مسارات واتجاهات متعددة، أو ما يسميه سْتِوَرْد التطورية المتعددة المسارات multilinear evolution. التطورية المتعددة المسارات لا تستبعد نشوء نماذج ثقافية cultural types أساسية متشابهة وتطورها بصورة متسقة وفق مراحل مطردة بين مجتمعات تتشابه بيئاتها وظروفها، لكنها تنفي احتمال حدوث هذا التماثل التطوري على مستوى كوني شامل وعام نظرا لما يوجد بين المجتمعات الإنسانية من اختلاف في البيئات الطبيعية والظروف التاريخية (Steward 1973: 5, 15-9, 90).

كما يعلن سْتِوَرْد تحفظه على مفهوم الخصوصية التاريخية الذي نادى به بُواز، وإن كان لا ينفي أهمية النظر في دور العوامل التاريخية وأثرها في تشكيل بعض الخصوصيات الثقافية التي تتولد من عمليات تكيف شعب من الشعوب مع بيئته الطبيعية. إلا أن منهج الإيكولوجيا الثقافية لا يهتم بتفسير نشأة العناصر التكنولوجية وانتشارها بقدر ما يهتم بتحليلها كوسائل بشرية للتكيف مع البيئة والطرق المختلفة لتوظيفها لاستغلال الموارد الطبيعية واختلافها تبعا لاختلاف البيئة وما يترتب على ذلك من اختلاف في الأنساق والنظم الاجتماعية (Steward 1973: 24, 38). أي أن اختلاف البيئة قد ينتج عنه اختلاف في أنماط التكيف الثقافي والتنظيم الاجتماعي، حتى في حالة تشابه التكنولوجيا. ودور البيئة لا يقتصر على السماح أو عدم السماح باستخدام أنواع معينة من التكنولوجيا، كما يقول البوازيون، لكن خصائص البيئة المحلية قد تتطلب أنماطاً محددة من التكيف الاجتماعي الذي قد ينتج عنه بالتالي آثاراً بالغة الأهمية (Steward 1973: 38).

وينبه سْتِوَرْد إلى التناقض الواضح في موقف ويسلر الذي يؤكد انتماءه إلى المدرسة البوازية بينما يوحي مفهوم المنطقة الثقافية الذي يتبناه إلى أن هناك ارتباطا بين الثقافة والبيئة وأن الثقافة ليست إلا محصلة عمليات تكيف السكان مع المحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه (Steward 1973: 35). ويورد عدة اعتراضات ضد من يتبنون فكرة المنطقة الثقافية من أهمها أنهم ينظرون إلى عناصر الثقافة ومكوناتها دون الالتفات إلى الأسس البنيوية والوظيفية التي تربط بين هذه العناصر لتكون منها كلا متكاملا متماسكا. ولربما تتشابه الثقافات من حيث المكونات لكن طرق الربط بين هذه المكونات قد تختلف تبعا لاختلاف الخلفيات التاريخية ومتطلبات التكيف مع البيئة المحلية وبما يتمشى مع المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع مما ينتج عنه أنساقا وبُنىً متباينة. ولكون أصحاب المنطقة الثقافية يعتبرون ثقافة أي منطقة ثقافة فريدة تحتفظ بسماتها المميزة مهما اختلفت البيئات ومهما طال الزمن أو قصر فإنهم يرون أن التغيرات التي تمر بها الثقافة مجرد تغيرات كمية تراكمية ليس إلا. هذا بينما يؤكد سْتِوَرْد على أن التغير الثقافي هو في حقيقته نقلات نوعية وقفزات مرحلية تمثل نماذج متعاقبة من مستويات التكامل الثقافي كل منها ينقل الثقافة من مرحلة بنائية إلى مرحلة أعلى وأكثر تعقيدا، مرحلة تختلف نوعيا عن المراحل التي سبقتها وعن المراحل التي تليها. هذا يعنى أننا لو نظرنا إلى ثقافة ما في منطقة معينة في أي مرحلة من مراحل تطورها سنجد أنها تختلف كيفيا وشكليا عن النماذج التي سبقتها وتلك التي ستأتي بعدها وأصبحت أقرب من الناحية التصنيفية والبنيوية إلى نماذج أخرى في منطقة ثقافية مغايرة تمر بنفس المرحلة التطورية من مستويات التكامل الثقافي ومن

مراحل تكيفها مع بيئة مماثلة (Steward 1973: 5, 87).

غاية الإيكولوجيا الثقافية تنحصر في تتبع ورصد أصول الخصائص الرئيسة والسمات الثقافية الأساسية التي تختص بها كل بيئة معينة على حدة وتتميز بها بشكل مغاير للبيئات الأخرى المختلفة عنها. وعلى خلاف ما يطمح إليه أصحاب المنطقة الثقافية، لا يرى سْتِوَرْد أن من مهمة الإيكولوجيا الثقافية أن تحيط بمجمل مكونات الثقافة وعناصرها بل تقتصر على ما يتعلق منها مباشرة بنحل المعاش الضرورية للبقاء، كما أن ليس من مهمتها الإحاطة بجميع عناصر البيئة الطبيعية بل تقتصر على ما يهم الإنسان منها بدرجة مباشرة مثل المناخ ومعدل سقوط الأمطار وتوزيع مصادر الماء في المناطق الصحراوية ومصادر الغذاء والمراعي وغيرها من الأمور المعاشية وأنماط السلوك المتعلقة باستثمار الموارد المتاحة، وهذه لا تتوقف فقط على النشاطات المبذولة لإنتاج الغذاء والسلع ولكنها أيضاً تتأثر بمظاهر التضاريس التي تؤثر على توزيع السكان وتسهل أو تعيق سبل المواصلات المتاحة لنقل الناس إلى مصادر الإنتاج ومن ثم نقل الإنتاج إلى المستهلك. فالتنقل على القوارب تفوق كفاءته المشي على الأقدام ومن ثم يساعد هذا على الاستقرار ونمو الكثافة السكانية. كذلك الحصان عند القبائل الرحل كان له تأثير جذري في زيادة حجم الوحدات التنظيمية مثل العشيرة أو الفخذ (Steward 1973: 38-9, 40-1).

هذا يقود إلى التساؤل عما إذا كانت عمليات تكيف الجماعات الإنسانية مع بيئاتها الطبيعية يتطلب أنماطاً محددة من السلوك أم أن هناك إمكانيات متعددة للتكيف مما يسمح بالاختيار ويتيح فرصة للتفاوت بين الثقافات التي تحتل بيئات مماثلة (Steward 1973: 36-7). والتعامل مع هذه الإشكالية يتطلب إعادة النظر في مفهوم الثقافة. يقول المنهج الشمولي الذي تتبناه المدرسة البريطانية بأن هناك علاقة ترابط بنيوي وتساند وظيفي بين مختلف مكونات الثقافة على حد سواء. لكن سْتِوَرْد يختلف في مفهومه للوظيفة عن الأنثروبولوجيين البريطانيين. يؤكد أولئك في مفهومهم الثبوتي synchronic على أن دور الوظيفة هو حفظ النظام والتوازن والاستقرار في البناء الاجتماعي. أما سْتِوَرْد فإنه ينظر إلى الوظيفية من منظور تحولي diachronic مؤكدا على أن التغير لا يعني بالضرورة اختلال التوازن الاجتماعي وعدم الاستقرار وإنما هو أمر طبيعي يأتي نتيجة تكيف الإنسان المستمر مع البيئة المتغيرة ومع معطيات التكنولوجيا ونظم الإنتاج المتجددة. إضافة إلى ذلك، يرى سْتِوَرْد أن درجة الترابط الوظيفي بين مكونات الثقافة وطبيعته تختلفان من جزء لآخر. فهناك ترابط قوي بين مجموعة الأنماط الأساسية التي تشكل لب الثقافة وصميمها cultural core والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً وقوياً بنحل المعاش subsistence activites، أي تلك النشاطات والتنظيمات الاجتماعية المتعلقة بالحصول على القوت ونظم الإنتاج والتوزيع وما شابه ذلك من عمليات تكيف الإنسان مع البيئة الطبيعية لاستخلاص منافعه منها والتي تشكل في مجملها النموذج الثقافي الذي تختص به كل بيئة والذي يمكن مقارنته من بيئة إلى أخرى. هذه الأنماط تتداخل مع بعضها البعض بنيويا وتتساند وظيفيا ويترتب وجود كل منها على الآخر وتتحدد درجة تعقيدها من حيث التركيب وفقا لمستوى الثقافة التطوري. وهذا، كما يرى سْتِوَرْد، هو لب الثقافة والمجال الأساسي الذي تعنى به الإيكولوجيا الثقافية في المقام الأول ومنه تتشكل النماذج الثقافية التي يمكن مقارنتها عبر المجتمعات. أما الأنساق الأخرى التي لا تتصل اتصالا مباشرا ووثيقاً بنحل المعاش فإنها تنتمي إلى هامش الثقافة لذلك فهي أقل تماسكاً وأكثر عرضة للتغير والتفاوت. طبيعة هذا الجانب الهامشي تحدده الاعتبارات التاريخية وقد يأتي إما عن طريق الانتشار الثقافي أو عن طرق أخرى مثل الإبداع المستقل

independent invention وهو ما ينتج عنه ما نراه من اختلاف ظاهري بين الثقافات التي تحتل بيئات متماثلة إلا أنها تتشابه في مكوناتها الصميمية وأنماطها الأساسية. أي أن سْتِوَرْد لا ينفي دور الانتشار والاستعارة ولكنه يرى أن الجماعات الإنسانية لا تستعير من الثقافات الأخرى إلا ما يتلاءم مع المرحلة التطورية التي تمر بها وما يمكن أن تستفيد منه في التكيف مع بيئتها. فالتكنولوجيا المتقدمة، كالتعدين مثلاً، لا يمكن أن ينتقل إلى جماعة ما إلا بتوفر بعض الشروط الضرورية مثل الاستقرار السكاني ووجود التخصص المهني وتفريغ نسبة من أفراد المجتمع للقيام بهذا النشاط بدلاً من الانشغال بالحصول على القوت كما في المجتمعات التي تعيش على الجمع والصيد. كما أن الترابط القوي بين مكونات الأنماط الثقافية cultural patterns المتعلقة بنحل المعاش يحول دون تفككها وانتشار شظايا منها من مجتمع إلى آخر، كما يحول دون تقليدها برمتها، لكن ذلك لا يمنع من تكرار هذه النماذج الثقافية التي تشكل لب الثقافة إذا كانت تمثل حلولاً ناجعة لإشكاليات معاشية متماثلة في بيئات متشابهة (Steward 1973: 36-8, 89-90, 185).

ويحدد سْتِوَرْد ثلاث خطوات أساسية يتكون منها منهج الدراسة الإيكولوجية وهي :(Steward 1973: 40-2)

١/ تحليل العلاقة المتبادلة بين البيئة وبين تكنولوجيا الإنتاج. وتشمل تكنولوجيا الإنتاج معظم ما يطلق عليه مسمى الثقافة المادية.

٢/ تحليل أنماط السلوك الثقافي والتنظيمات الاجتماعية المتعلقة باستغلال منطقة معينة بواسطة تكنولوجيا معينة.

٣/ مقياس مدى تأثير أنماط السلوك المتعلقة باستغلال البيئة والإنتاج على جوانب الثقافة الأخرى. فإذا كانت نظم الإنتاج تتيح مجالاً واسعاً للاختيار فيما يتعلق بالنشاطات الثقافية والاجتماعية الأخرى فإنه يمكن في هذه الحالة أن تلعب الاستعارة والانتشار والعوامل التاريخية الأخرى دوراً كبيراً في تشكيل هذه النشاطات. والتأكد من هذه القضايا يتطلب نظرة شمولية في البحث والتقصي. فالكثافة السكانية وأنماط الاستيطان ونظم القرابة ونظام تملك الأرض واستثمارها وغير ذلك من العوامل والخصائص الثقافية الأساسية يستحيل فهمها والتعرف على ما بينها من علاقات متبادلة وصلتها بالبيئة فيما لو

فحصنا كلاً منها على حدة.

ومن أجل تفسير دور الثقافة كوسيط يعمل على تنظيم العلاقة التكيفية بين الإنسان ومحيطه الطبيعي يبتدع سْتِوَرْد مفهوما جديدا يطلق عليه "مستويات التكامل السوشيوثقافي" levels of sociocultural integration، ويقصد بذلك رزمة من المؤسسات الاجتماعية والأنماط الثقافية المتداخلة بنيويا والمتعاضدة وظيفيا التي يتشكل منها لب الثقافة وتنمو بشكل تصاعدي وتتطور من مستويات بسيطة التركيب إلى مستويات أعلى وأعقد تركيبا. هذه المراحل التطورية المتدرجة والمتميزة كل منها نوعيا عن ما قبلها وما بعدها تتكرر بشكل مطرد وتحدد بتسلسل متماثل محطات المسيرة التطورية المتصاعدة لثقافات متباعدة لا يوجد بينها علاقات تاريخية لكنها تتعرض لتحديات متماثلة في مجال التفاعل الثقافي والإيكولوجي. هذه الأنماط الثقافية وما بينها من ترابطات سببية يتكرر حدوثها بصورة منتظمة في مجتمعات مختلفة من العالم ولذلك يمكن صياغتها على شكل قوانين علمية تأخذ في الاعتبار الجانب الثبوتي السكوني من جهة والجانب الحركي التحولي من جهة أخرى. فمن ناحية هناك في بعض الحالات مجموعة مترابطة من الأنماط التي يتشكل منها لب الثقافة ويتكرر حدوثها مجتمعة لأن بعضها يفترض وجود البعض الآخر ويترتب عليه وذلك نظرا لتداخلها الوظيفي وتماسكها البنيوي. العلاقة بين هذه الأنماط علاقة وظيفية بنيوية ولا يحتاج منا تفسيرها الالتفات إلى عمليات التطور الاجتماعي والبعد التاريخي، حيث أن الذي يحددها طبيعة البيئة ومستوى التكنولوجيا التي يستخدمها المجتمع للتكيف مع تلك البيئة. وفي المقابل هناك حالات أخرى نجد فيها مجموعة من الظواهر تشكل نماذج ثقافية يتوالى حدوثها بطريقة حتمية محددة على نفس النسق التصاعدي وبنفس الانتظام والتسلسل الزمني لأنها تخضع لنفس القوانين التطورية (Steward 1973: 4-5). يحدد سْتِوَرْد غاية الإيكولوجيا الثقافية في البحث عن أصول بعض السمات والأنماط الثقافية التي تتميز بها كل بيئة عن الأخرى للبرهنة على أن هناك نوعا من التلازم السببي بين خصائص البيئة الطبيعية من جهة وبين السمات الثقافية من جهة أخرى مما يؤدي إلى التشابه بين النماذج الثقافية التي تحتل بيئات طبيعية متماثلة حتى وإن تباعدت مكاناً وزماناً واختلفت تاريخياً واجتماعياً، لكن دون الانزلاق في مصيدة الحتمية الجغرافية. المسألة الأساسية بالنسبة له تكمن في التأكيد على أن سبل تكيف الشعوب المختلفة ستكون متماثلة إذا كانت بيئاتها متشابهة، وأن السبب وراء توافق النماذج الثقافية التي تحتل بيئات طبيعية متشابهة يمكن فهمه على أساس أنه ناتج في المقام الأول عن عمليات التكيف المتماثلة ولا دخل فيه للاستعارة والانتشار. أي أنه يسعى إلى صياغة نظرية لها القدرة على تفسير الاتساق في الترابط الوظيفي بين الأنماط الثقافية من جهة ومن جهة أخرى في التسلسل المطّرد لعمليات التحول ومراحل التطور المتدرجة التي تمر بها النماذج الثقافية بصورة مستقلة ولكن متسقة ومتوازية، ولذا ينصب تركيزه على النماذج الثقافية المتماثلة التي تشترك فيها الشعوب المختلفة والتي يمكن أن نستخلص منها تعميمات نظرية. تتنوع البيئات من جافة إلى مطيرة إلى صحراوية إلى نهرية إلى استوائية إلى جليدية. ويتطلب التكيف مع كل بيئة من هذه البيئات نوعا خاصا من التكنولوجيا ومن ثم نمطا خاصا من التنظيم الاجتماعي الذي يسمح بتوظيف هذه التكنولوجيا لاستغلال تلك البيئة، مما يؤدي إلى تطور المجتمعات في مسارات ثقافية تتفق تبعا لاتفاق الأنساق البيئية والتكنولوجية التي تشكلها وتختلف تبعا لاختلافها. وإذا ما أردنا أن نقارن بين نماذج ثقافية في مناطق متباعدة لنحدد مدى اختلافها أو اتفاقها فعلينا أن نأخذ في الحسبان أن الأنماط الأساسية التي يتألف منها أي نموذج ثقافي تخضع لعاملين متغيرين؛ أحدهما

تحدده طبيعة الترابطات الوظيفية القائمة بين هذه الأنماط وفق الضرورات التكيفية التي سبقت الإشارة لها والتي تختلف من بيئة إلى بيئة، والآخر يحدده تطور البناء الاجتماعي والاختلاف النوعي بين مختلف مراحل ومستويات التكامل الثقافي (Steward 1973: 5-6, 42, 92).

يفترض المنهج الإيكولوجي وجود علاقة بين البيئة الطبيعية بما تتيحه للإنسان من موارد وبين تكنولوجيا

البدو في الصحراء القاحلة والأسكيمو في الاسكا المتجمدة، كل تمده ثقافته بالمقومات الضرورية للتكيف مع بيئته الطبيعية

الإنتاج ومستوى كفاءتها وبين الأنساق الثقافية والتنظيمات الاجتماعية اللازمة لتوظيف التكنولوجيا في استغلال موارد الطبيعة. لذلك فإن الإيكولوجيا الثقافية تُعنى أساساً بطرق استخدام التكنولوجيا ومدى اختلاف هذا الاستخدام من بيئة لأخرى وما يترتب على ذلك من اختلاف أو اتفاق في التنظيمات الاجتماعية وعمليات التكيف الثقافي. عمليات التكيف التي تنشأ في ظل ظروف بيئية متماثلة ينتج عنها نماذج ثقافية قابلة للمقارنة لأنها تحدث بشكل متوافق ومتواتر في مجتمعات مختلفة. باختصار، النموذج الثقافي هو لب الثقافة الذي يتألف من مجموعة متشابكة من الأنماط الثقافية التي تتشكل جرّاء عمليات تكيف الإنسان مع بيئته الطبيعية وتحتل مرحلة معينة من مستويات التكامل السوشيوثقافي التي يتوالى حدوثها بصورة مستقلة ولكن متسقة ومتوازية، حيث أنها تنمو بتسلسل مطرد وبنفس الانتظام وعلى نفس النسق التصاعدي وتحدد محطات المسيرة التطورية لثقافات متباعدة لا يوجد بينها علاقات تاريخية لكنها تتعرض لتحديات متماثلة في مجال التفاعل الثقافي والإيكولوجي. وحيث أن البيئة الطبيعية هي السبب الرئيس وراء ظهور النماذج الثقافية والمسؤول الأول عن تشكلها فإنها لذلك تتشابه تبعا لتشابه البيئات التي تحتلها المجتمعات الإنسانية وتختلف تبعا لاختلافها، وكذلك تبعا للمرحلة التي تحتلها الثقافة على سلم مستويات التكامل السوشيوثقافي. وبطبيعة الحال فإن المجتمعات البدائية ذات التقنية البسيطة أكثر عرضة لمحددات البيئة وآثارها من المجتمعات المتقدمة بتقنياتها المعقدة. المجتمعات التي تعيش على الجمع والقنص وصيد الأسماك، وتستخدم أدوات بسيطة في استغلال مواردها المحلية تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون النمو السكاني ويظل تنظيمها الاجتماعي بسيطاً لا مجال فيه لتوزيع العمل على شكل يسمح بظهور التخصصات المختلفة. وكلما تقدمت التكنولوجيا ووسائل الإنتاج كلما تعقد التنظيم الاجتماعي وكلما أصبح الإنسان أكثر قدرة على مواجهة تحديات البيئة وتقلبات الطبيعة. وبعد أن يتحول المجتمع إلى الاستيطان والزراعة فإن عدد السكان يبدأ بالتزايد وتظهر التخصصات لأن فائض الإنتاج الزراعي يسمح بتفريغ بعض الأفراد في المجتمع لمزاولة بعض المهن التي ليست لها علاقة مباشرة بالحصول على القوت (Steward 1973: 24, 39). وهذا معناه أن التطور التكنولوجي يقود بالتدريج إلى تحرر الإنسان من البيئة الطبيعية وتأثيرها المباشر وتبدأ الثقافة تلعب دوراً أكبر في تشكيل سلوك الإنسان وفي تحديد مسارات التغير الاجتماعي (Steward 1973: 40).

ويورد سْتِوَرْد أمثلة يوضح من خلالها كيف أن الظروف البيئية المتشابهة في أنحاء العالم وما تتطلبه من عمليات تكيفية تقود إلى ظهور نماذج ثقافية تتألف من أنماط تترابط عناصرها بطرق متماثلة. ففي الجماعات البدائية التي تعيش على جمع الحبوب والتقاط الغذاء النباتي نجد أن النساء هن اللائي يقمن بعملية الجمع إما على انفراد أو في مجموعات صغيرة وذلك لأن التعاون غير مجد في هذا المجال. ولا يختلف حال أولئك عن حال جماعات الأسكيمو وجماعات الشوشونيين Shoshoni في ولاية نيفادا الأمريكية الذين يعيشون على الصيد. التكنولوجيا التي يمتلكها هؤلاء لا تختلف كثيرا عن تلك التي يمتلكها غيرهم من جماعات الصيادين لكن بيئاتهم الفقيرة لا تسمح بالتجمع وتتطلب منهم أنماطا من التكيف الثقافي مختلفة عن غيرهم، وبالتالي أنماطا مختلفة من التنظيم الاجتماعي. تضطر هذه الجماعات، نظرا لشح مواردها وعدم جدوى التآزر والتكاتف، إلى التشتت على شكل عائلات صغيرة متناثرة كل منها تجوب مناطقها باستقلالية وعلى انفراد بحثا عن القوت الزهيد. لذلك تعيش هذه الجماعات البدائية في مجموعات صغيرة متفرقة لا يتعدى مستوى تكاملها الثقافي مرحلة العائلة الواحدة ولا تزيد عن ذلك إلا في الحالات النادرة التي تتوفر فيها الموارد التي

يمكنهم جمعها بكميات كبيرة (Steward 1973: 6, 101-21).

المجتمعات التي تعتمد في معيشتها على الصيد تعيش في جماعات يحدد حجمها وكثافتها وهيكليتها توفر الحيوانات التي يصطادونها وحجمها وطبيعتها، وما إذا كانت عملية القنص التي يقوم بها الرجال تتم على انفراد أو تتطلب قدراً من التعاون، وهذا بالتالي يحدد طبيعة التنظيم الاجتماعي. فإذا كانت الطرائد صغيرة ومشتتة وغير مهاجرة، مثل الأرانب والقوارض وما شابهها، فإن الجماعات التي تعيش على هذه الطرائد عادة ما تتألف من عُصَب أبوية patrilineal bands تجمعها قرابة الدم وتنحدر من جد واحد وتتجول في منطقة محددة تعرفها جيدا وتدافع عنها ولها الحق والأولية دون غيرها في استغلال مواردها. ومن أمثلة العُصَب الأبوية البوشمن Bushmen وزنوج الكونغو Congo Nigritos وزنوج الفلبين Philippine Nigritos وسكان أستراليا الأصليين Australian Aborigines والتاسمانيين Tasmanians وقبائل الشوشوني Shoshoneans في جنوب كاليفورنيا والفويجيين Fuegians في Tierra del Fuego وغيرهم. العُصَب الأبوية جماعات صغيرة يتراوح حجم الواحدة منها من خمسين إلى مائة وخمسين فردا ولا يزيد معدل كثافتها السكانية عن شخص واحد لكل خمسة أميال مربعة وربما لكل خمسين ميلا نظرا لشح الموارد الغذائية. تحتاج هذه الجماعات إلى مساحات كبيرة لتحصل منها على ما تحتاج إليه من موارد الغذاء الشحيحة والمشتتة التوزيع، لكن هناك مساحة قصوى لا يمكن أن تزيد عنها لأن المساحة لو زادت عن حد معين لاستحال نقل الغذاء بعد جمعه أو صيده إلى مستهلكيه، علاوة على إعاقة عمليات التواصل والتعاون فيما بين أفراد الجماعة، وهذا بالتالي، وفقا لمعدل الكثافة السكانية وتوفر الموارد، يحد من حجم الجماعة.

اقتصاد العُصَب الأبوية الذي يقوم على الجمع والصيد حتم عليها أنماطا محددة من أنساق النسب والزواج والسكن وملكية الأرض وأنماط التجمع والتعاون، وهي تأتي من حيث مستوى التركيب البنيوي بعد العائلة النووية وقبل المجتمع المحلي الذي بدوره يسبق نشوء الدولة (Steward 1973: 24, 21). تمثل هذه الجماعات نماذج ثقافية متشابهة أفرزتها ظروف بيئية وعوامل تكيفية متشابهة تتعلق بطرق الحصول على الغذاء واستغلال الموارد الطبيعية وطبيعة التعاون القائم بينها والكثافة السكانية والحجم الديموغرافي وشكل التجمع ووسائل الضبط الاجتماعي ودور الطقوس والشعائر الدينية وطبيعة الصراع والتنافس فيما بينها وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية المترابطة. في كل الحالات التي يمثلها هذا النموذج الثقافي هناك تشابه في الترابطات الوظيفية بين استغلال الموارد الغذائية وملكية الأرض والنسق القرابي والاجتماعي وأنماط الزواج، علما بأن البيئات التي تحتلها هذه المجتمعات تختلف من حيث الشكل ومن حيث ما يتوفر فيها من موارد الغذاء. وهنا يسارع سْتِوَرْد إلى التنبيه إلى أنه ليس من الضروري أن تتكون النماذج الثقافية التي يمكن مقارنتها عبر المجتمعات cross-cultural types فقط من عناصر تتشابه في الشكل وفي الوظيفة، لأن ذات الشكل يمكن أن يؤدي وظائف مختلفة كما يمكن لأشكال متعددة أن تؤدي ذات الوظيفة، ولذا، يقول سْتِوَرْد، إنه من الصعب أحيانا أن نفصل بين مفهوم الشكل ومفهوم الوظيفة (Steward 1973: 91). تشابه جماعات العُصَب الأبوية ليس مرده إلى أن بيئاتها تتشابه إجمالا في كل التفاصيل وفيما توفره من طرائد وموارد –فالبوشمن والأستراليين والشوشونيين يعيشون في بيئة صحراوية والزنوج يعيشون في غابات مطيرة والفويجيون يعيشون في مناطق مطيرة باردة. ما يجمع بين هؤلاء هو شح الموارد الغذائية وتشتت الطرائد الزهيدة التي يعيشون عليها، مما يعنى أن تحديات التكيف التي يتعرضون لها متماثلة، أي أن أنماطهم الثقافية قد لا تتشابه في

المضمون لكنها تتشابه في البنية الهيكلية وفي مستوى التكامل والترابط الوظيفي، فهي كلها تمتلك المنطقة التي تقطنها وتتبع نسق القرابة الأبوي patrilineal وزواجها خارجي exogomous وتنتقل الزوجة إلى مسكن الزوج patrilocal. تنتقل الزوجة إلى موطن الزوج لأنه شب وترعرع في منطقة عرفها وعرف مواردها وكيفية الحصول منها على القوت ولو انتقل إلى موطن الزوجة لما استفاد من هذه الخبرة المكتسبة وفقد حقه في منطقة عشيرته ومواردها التي هي ملك مشاع لأبناء العشيرة يتوارثونها صاغرا عن كابر. هذه، في نظر سْتِوَرْد، هي العوامل البيئية والظروف الاقتصادية التي ينشأ في ظلها نسق القرابة الأبوي بما يترتب عليه من أنماط الزواج والسكن (Steward 1973: 122-42).

أما إذا كانت الطرائد التي تصطادها الجماعة كبيرة الحجم تتوفر على شكل قطعان ضخمة مهاجرة مثل البايسُن bison والرنة caribou فإن في التعاون في قنص هذه الطرائد منفعة للصيادين مما يساعد على التجمع والتكتل وبقاء أفراد الجماعة مع بعضهم طوال العام والترحال وراء هذه القطعان المهاجرة. تتألف مثل هذه الجماعات، نظرا لتوفر الغذاء، من عشائر ملفّقة composite bands كبيرة الحجم مثل عشائر الأثَباسْكِيين Athabaskans وألغُنْكيُن Algonkians في كندا التي تنتمي إلى فصائل لا توحدها قرابة الدم وإنما الموطن والجوار. ونظرا لكبر حجم الجماعة وكونها تتألف من جماعات قرابية متباعدة في الدم متقاربة في السكنى فإنها لا تمارس الزواج الخارجي، كما أن الزوج والزوجة يقطنان في نفس المنطقة مما يلغي ضرورة انتقال الزوجة من موطن عشيرتها إلى موطن عشيرة الزوج أو العكس. وهكذا نلاحظ أنه على الرغم من التشابه في طبيعة وكفاءة التكنولوجيا لدى جماعات الصيد، التي تتراوح من السهام إلى الرماح إلى العصي وغيرها من أنواع القذائف والزُبى والشراك، إلا أنه في حالة تشتت الموارد نجد أن الجماعات تتألف من عُصب أبوية صغيرة الحجم، أما في حالة الحيوانات الضخمة فإن الجماعات تتألف من عشائر ملفقة أكبر حجما (Steward 1973: 143-50).

وليوضح مقصده ويعزز فرضيته التي تربط مراحل التطور الاجتماعي المتسلسلة ومستويات التكامل الثقافي المتصاعدة بمحددات التكيف الإيكولوجي يمثل سْتِوَرْد بعمليات التكيف التي جاءت مرافقة لقيام الحضارات وتطور المجتمعات المدنية المركبة في عدد من بقاع العالم القديم والجديد التي قامت على الزراعة في بلاد الرافدين وفي وادي النيل وفي الصين وفي شمال البيرو وفي أمريكا الوسطى (Steward 1973: 178-209). الحضارات التي تظهر وتتطور في أحواض الأنهار المحاطة بمناطق جافة مثل الفرات والنيل سوف تتشابه في مقوماتها الأساسية وفي مراحل مسيرتها التطورية، وإن اختلفت في التفاصيل الهامشية. فهي جميعها تعتمد على تكنولوجيا الري وتبدأ على شكل قرى صغيرة وتتطور إلى أن تصل إلى أعلى مراحل مستويات التكامل الثقافي مما يقود إلى قيام دولة المدينة والمعبد الذي تقام فيه الطقوس والشعائر الدينية. وقد تختلف هذه المدنيات فيما يتعلق بتفاصيل المعتقدات الدينية والشعائر والطقوس وهندسة المعابد، لكن أنساقها الدينية، على اختلاف جزئياتها الشكلية، تتفق في أن وظيفتها الأساسية تتلخص في إضفاء الشرعية على حكم الكهنة والطبقة الثيوقراطية وتبرير الوضع السائد. الاشتراك في الأنماط الأساسية وطريقة ترابط عناصرها وكذلك التشابه في التسلسل المرحلي بين المحطات التاريخية المتتالية للمسيرة التطورية لكل من هذه المدنيات، بما فيها الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية والدينية والفكرية، لا يمكن رده للاستعارة والانتشار لتباعدها زمانيا ومكانيا ولعدم وجود أي علاقة تاريخية أو اتصال جغرافي بينها، لذا لا بد أن نعزو ذلك إلى

أن بيئاتها المتماثلة فرضت عليها وسائل تكيف متشابهة أدت إلى ظهور نماذج ثقافية وتنظيمات اجتماعية متشابهة في ترابط عناصرها وفي تسلسل مراحلها التطورية (Steward 1973: 7, 24).

ومن الذين ساهموا مساهمة فعالة في تطوير الدراسات الإيكولوجية التي بدأها جوليان سْتِوَرْد في الحقل الأنثروبولوجي كليفُرد غِيْرْتْز Clifford Geerts، خصوصاً في دراساته على الريف الأندونيسي والتي نشرها في كتابه **الانكماش الزراعي: مجريات التغير الإيكولوجي في إندونيسيا** *Agricultural Involution: The Process of Ecological Change in Indonesia* (1963). يرى غِيْرْتْز أن سْتِوَرْد نجح في نقل الدراسات الإيكولوجية في مجال الأنثروبولوجيا من التعميمات الفضفاضة فيما يخص تأثير البيئة على الثقافة إلى تحديد متغيرات بعينها، بيئية وثقافية، وحاول الربط وإيجاد نوع من العلاقة السببية فيما بينها. لكن غِيْرْتْز يخالف سْتِوَرْد في أنه يرى أن مهمة الدراسة الإيكولوجية لا تتمثل في تفسير نشأة الظواهر الثقافية والبحث عن أصولها وردها إلى جذورها التاريخية ولا في التركيز على العلاقة الأحادية بين هذا المتغير من متغيرات البيئة وذلك المتغير من متغيرات الثقافة، بل ينبغي صرف الاهتمام إلى محاولة اكتشاف كافة عناصر النسق البيئي وتحديد مكوناته المختلفة لاكتشاف مجمل العلاقات الديناميكية والسببية المتبادلة التي تربط بينها وتعمل على تسيير النسق وتحكم صيرورته وتضمن استمراريته من خلال سريان الطاقة ودوران المادة.

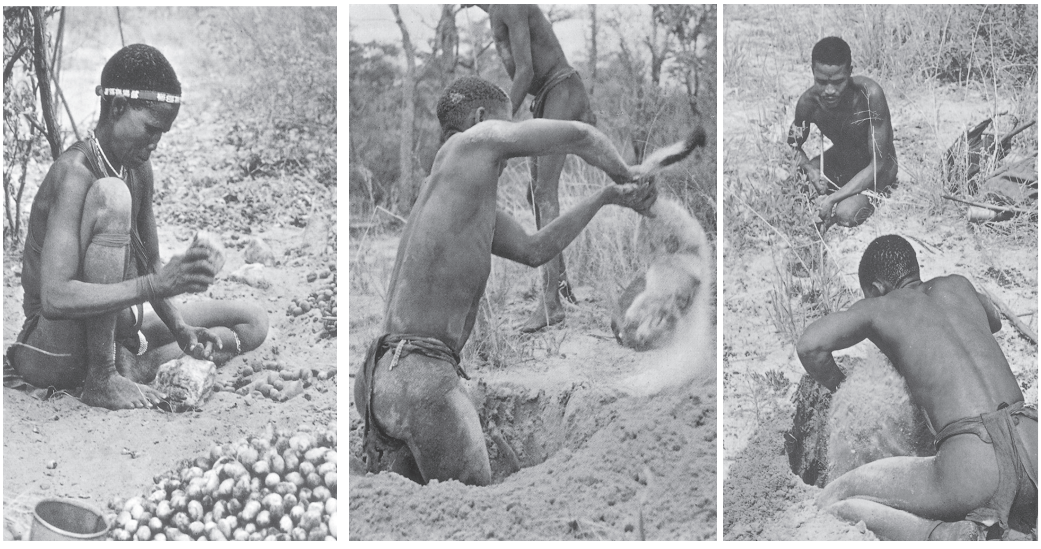

في المجتمعات البدائية يتولى الرجال مهام الصيد بينما تتولى النساء مهام الجمع والالتقاط

ولاختبار مدى صحة تأكيد سْتِوَرْد على التلازم بين التكنولوجيا ونحل المعاش لجأ غِيْرْتْز إلى مفهوم النسق البيئي مما ساهم في بلورة مفهوم النسق في مجال الإيكولوجيا الثقافية. والمنهجية التي يدعو غِيْرْتْز إلى تبنيها هي من النوع الذي يركز الانتباه على المكونات التي تعم النسق وتتغلغل فيه (مثل بنية النسق، توازن النسق، حركية النسق) بدلاً من التركيز على العلاقات الأحادية بين عنصر ثقافي منفرد وعنصر آخر من عناصر البيئة. هذا يغير مجرى البحث من التساؤل التقليدي ما إذا كانت البيئة تشكل الثقافة أم أن دورها يقتصر على فسح المجال أمام بعض الخيارات الثقافية وإغلاقها أمام الخيارات الأخرى إلى تساؤلات

أكثر تحديداً تتمحور حول كيفية تنظيم النسق البيئي الذي يتألف من العلاقات القائمة بين العناصر التي تشكل لب الثقافة من جهة وبين العناصر الطبيعية ذات الصلة من جهة أخرى، وحول طبيعة الآليات التي تتحكم في وظائف النسق، ودورها في تحقيق استقرار النسق وانضباطه، والاتجاهات التي يتخذها في حركيته، وكيف يمكننا مقارنته بغيره من الأنساق المماثلة له (Geerts 1963: 10). ويؤكد غِيْرْتْز أنه، إضافة إلى متغيرات البيئة والتكنولوجيا، لا بد من أخذ العوامل التاريخية والسياسية في الحسبان. لاحظ غِيْرْتْز وجود نظامين للزراعة في أندونيسا؛ نظام يسود في الجزر ذات الكثافة السكانية المنخفضة يتميز بضآلة العائد لكنه لا يتطلب جهدا كبيرا ويتمشى مع إيقاع البيئة الطبيعية السائد في الغابات الاستوائية بحيث لا يشكل إنهاكا للبيئة وله القدرة على التكيف مع محدداتها السلبية. وهناك نظام آخر يسود في الجزر الداخلية فرضه الاستعمار الهولندي– وهنا يأتي تأثير العوامل التاريخية والسياسية– يعتمد على الري ويتطلب جهدا مضاعفا ويشكل ضغطا على البيئة لكنه يحقق عائدا كبيرا يلبي حاجيات قوة استعمارية مهيمنة. وهكذا يجد غِيْرْتْز أن أسباب الركود الاقتصادي في الريف الأندونيسي تعود إلى ممارسات وسياسات تعود إلى حقبة الاستعمار الهولندي.

ومن الذين أعطوا دفعة قوية لتبني مفهوم النسق البيئي في دراسة التكيف البشري مع البيئة وفي الدراسات الأنثربولوجية عموماً أندرو فايْدا Andrew P. Vayda وروي رابابورت Roy A. Rappaport. سجل فايْدا ورابابورت عدداً من الاعتراضات المنهجية على بعض النقاط التي أثارها سْتِوَرْد في كتاباته الإيكولوجية (Vayda *et al* 1968). فهما يشكان أن تكون المعطيات البيئية بالضرورة هي السبب الحقيقي في وجود الأنماط الثقافية التي أشار إليها سْتِوَرْد لأن الطريقة التي اتبعها في اختيار عينات الدراسة غير مقنعة ولا تنفي إمكانية أن يكون التلازم بين بعض المعطيات البيئية والأنماط الثقافية محض تصادف. وحتى لو افترضنا أن العينات تم اختيارها بطريقة إحصائية سليمة وأنها أثبتت وجود نوع من التلازم فإن هذا التلازم لا يعني بالضرورة أن معطيات البيئة هي السبب المنطقي والضروري في وجود الأنماط الثقافية، ولا يعني أن التلازم أمر حتمي.

ويتحفظ فايْدا ورابابورت على تركيز سْتِوَرْد على الجانب التكنولوجي من الثقافة كعامل أساسي في التكيف مع البيئة واستخلاص مواردها على حساب الجوانب الأخرى مثل الشعائر والطقوس الدينية وبقية الأنساق الاجتماعية والسياسية. وفي دراساته الإيكولوجية يصب سْتِوَرْد اهتمامه على مصادر الغذاء وطرق الحصول عليه ويهمل الجوانب الأخرى كوسائل للتكيف، بما في ذلك التركيبة السكانية والأوبئة والتنافس مع الجماعات الأخرى والسبل التي يلجأ لها الناس لتجنب الصراع واتقاء الأخطار والوسائل المتبعة لتحاشي الأمراض المعدية وطرق الدفاع ضد الأعداء من الوحوش ومن البشر الآخرين والتي قد تتمثل في التجمع السكني أو التشتت وتباعد القرى والمخيمات حسب مقتضى الحال.

ومن مآخذ فايْدا ورابابورت على سْتِوَرْد تركيزه على علاقة الإنسان بالبيئة ككائن ثقافي وتجاهله لعلاقته بها ككائن عضوي، وذلك في تأكيده على أن الثقافة، وليست الخصائص التي يرثها الإنسان بيولوجيا، هي المسؤول الأول في تكيف الإنسان مع البيئة وفي تأكيده على أن الخصائص الثقافية لا تورث بيولوجيا ولذلك يستحيل في رأيه النظر إليها بالطريقة نفسها التي ننظر فيها إلى الخصائص العضوية. الفصل الذي يقيمه سْتِوَرْد بين الخصائص الثقافية والخصائص العضوية في أبحاثه الإيكولوجية أمر لا يقره عليه فايْدا ورابابورت. فلقد أثبتت الدراسات المتأخرة، على حد قولهما، وجود قدر من التفاعل بين العوامل الثقافية

والعوامل البيولوجية التي تعمل مجتمعة كوسائل للتكيف السكاني مع البيئة بطريقة لا تختلف بالنسبة للمجتمعات البشرية كثيراً عنها في المجتمعات الحيوانية الأخرى من الثديات والطيور وغيرها، حيث أن الإنسان، بالرغم من الثقافة التي يحملها، هو في نهاية المطاف كائن عضوي له متطلبات حيوية، مثله مثل غيره من الكائنات العضوية.

بناء على الاعتبارات السابقة، يرى فايْدا ورابابورت أنه من الأفضل استبدال مصطلحي الإيكولوجيا البشرية human ecology أو الإيكولوجيا الثقافية cultural ecology، لتركيزهما على الجانب الثقافي في تكيف الإنسان مع البيئة، بمصطلح آخر هو الأنثروبولوجيا الإيكولوجية ecological anthropology والإبقاء على مفهوم موحد للإيكولوجيا كعلم مستقل له مناهجه وقواعده التي تنطبق على الإنسان بقدر ما تنطبق على غيره من الكائنات الحية (Vayda *et al* 1968: 492). وهذا لا يعني إلغاء مفهوم الثقافة وإسقاطها من الحسبان ولكن يمكن، كما يقول جورج سِمسُن George Gayland Simpson، دراسة الثقافة دراسة سلوكية وتحليلها كما نحلل سلوكيات الكائنات الأخرى في تفاعلاتها مع البيئة (Simpson 1962: 106). وما من شك أن هناك إشكاليات لا حصر لها في دراسة السلوك الإنساني ورصده وتحليله نظراً لتنوعه وتعقيده مقارنة بغيره من الكائنات. ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن السلوك الإنساني وغير الإنساني هو محصلة خصال بعضها يكتسب بالتعلم وبعضها يورث بيولوجياً، لكن التعلم والخبرة وتراكم التجارب تبقى هي العوامل الأهم في تشكيل السلوك الإنساني مما يجعل من الإنسان مخلوقاً فريداً يتميز بثقافته وتنظيماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لكن الصعوبات الجمة وحجم الإشكاليات التي يواجهها الأنثربولوجيون في دراسة السلوك البشري مقارنة بغيره من الحيوانات لا يعني أن المناهج والقواعد والأسس التي يتبعونها في رصد علاقة الإنسان مع بيئته الطبيعية تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك المستخدمة بالنسبة لبقية الكائنات (Vayda *et al* 1968: 493-4).

ولتأسيس مفهوم موحد ومنهجية مشتركة لعلم الإيكولوجيا يقترح فايْدا ورابابورت الاتفاق على الوحدات التي ينبغي الالتفات إليها ودراستها، ورصد العلاقات فيما بينها. فبالإضافة إلى أفراد النوع هناك الجماعة population التي تنتمي إلى النوع نفسه وتحتل البيئة نفسها وهناك الجماعة المحلية community التي تقطن المنطقة نفسها، وهنالك النسق البيئي ecosystem. ويختلف ترسيم حدود هذه الوحدات زماناً ومكاناً حسب أهداف الدراسة وإمكانات الباحث وطبيعة القضايا المدروسة. ورغم اعتباطية الإجراءات المتبعة في رسم حدود هذه الوحدات أحياناً إلا أنها تبقى، على الأقل من حيث المفهوم، وحدات مستقلة ومحددة. ومن مزايا هذه الإجراءات أننا مثلاً لو أخذنا الجماعة البشرية كوحدة فإنها ستكون متكافئة مع ما يقابلها من وحدات أخرى من جماعات الكائنات الموجودة في البيئة نفسها والتي تدخل معها في عمليات تفاعلية لتشكل معها شبكة غذائية أو جماعة إحيائية أو نسق بيئي. ما تستخلصه الجماعة البشرية من هذه الوحدات الأخرى من طاقة وما تتبادله معها من مادة يمكن رصده وقياسه بطريقة كمية. ميزة التكافؤ هذه لا يمكننا الحصول عليها لو أننا جعلنا الثقافة هي وحدة الدراسة، لأن الثقافة، بخلاف الجماعة البشرية، ليست عرضة للأمراض ولا للمفترسات ولا لشح الغذاء، هذا عدا أن الجماعة، بخلاف الثقافة، يمكن عدها وقياس حجمها وتوزيعها (Vayda *et al* 1968: 494).

عمل فايْدا ورابابورت على ردم الهوة القائمة بين الإيكولوجيا البشرية والإيكولوجيا الإحيائية، فالإنسان

في نظرهما كائن حي متكافئ مع غيره من الكائنات العضوية يتفاعل معها ويسري عليه ما يسري عليها ويشكل معها شبكة غذائية وجماعة بيئية ونظاما بيئيا. هذا مما يتيح للأنثروبولوجيين الاستفادة من المناهج والأدوات البحثية التي يستخدمها الإيكولوجيون وعلماء الإحياء في دراساتهم البيئية بحيث يمكن وصف الطريقة التي تحصل بها الجماعة الإنسانية على الطاقة وسريان المادة بينها وبين الكائنات الأخرى وقياس ذلك بالطرق الكمية. وتنعدم ميزة هذا التكافؤ وتنعدم إمكانية المقارنة إذا كانت الثقافة هي محل الدراسة لأن الثقافة تختلف عن البشر في أنها لا تحتاج للغذاء وليست عرضة للأمراض والمفترسات. هذا يعني بطبيعة الحال مد الجسور بين مختلف فروع المعارف الإنسانية وتقريب المناهج وتوحيد المفاهيم بين مختلف العلوم وتكوين فرق بحثية من مختلف التخصصات لجمع أكبر قدر من المعلومات لتحليلها ومعالجتها للخروج بصورة أقرب إلى واقع الحال (Vayda *et al* 1968: 948).

تفاعل عمليات التكيف الثقافي والبيولوجي مع بعضها البعض قد يؤدي إلى ظهور فوارق بيولوجية بين التجمعات السكانية تتعلق بحجم الجسم وبالقدرة على التأقلم مع البرودة أو الحرارة أو الجفاف أو شح الموارد الغذائية أو استساغة بعض الأطعمة والقدرة أو عدم القدرة على هضمها أو على مقاومة بعض الأمراض مثل الملاريا والعرضة لآلام اللثة والأسنان وأمراض العيون، وربما بعض التكيفات في بنية المخ التي تساعد على تحمل الضجيج والازدحام في الأماكن المكتظة. هذه الفوارق البيولوجية ربما تقود إلى الاختلاف بين المجتمعات فيما يخص تأثيرها على حجم الجماعة السكانية وعلى نوع غذائها وعاداتها في الأكل وأنماط العمل وكذلك على مكونات الثقافة المادية مثل الأزياء وتصميم المنازل وأنواع الأثاث، بل حتى ارتداء النظارات الطبية وتركيب الأسنان الاصطناعية. يقول فايْدا ورابابورت "إن في تجاهل الخصائص العضوية التي تحملها الجماعات الإنسانية تجاهل لمتغيرات حرجة ومهمة في أي تقييم للمتطلبات الغذائية التي يحتاج إليها أي كائن حي ويحصل عليها من بيئته الطبيعية. صحيح أن الجماعات الإنسانية تملك ثقافة مركبة وبالغة التعقيد، لكن ينبغي ألا ننسى أن الإنسان في النهاية كائن عضوي يفرض متطلباته الحياتية على الكائنات الأخرى الموجودة في محيطه الطبيعي" (Vayda *et al* 1968: 488-9).

وفي السنين التالية ظهر على يد هارلد كُنْكْلِن Harold Conklin وتْشارلز فْريْك Charles Frake فرع آخر من فروع الإيكولوجيا البشرية يسمى ethnoecology هدفه التعرف على رؤية الناس المحليين تجاه محيطهم الطبيعي إنطلاقاً من مبدأ أن هذه الرؤية المحلية هي التي تحدد طبيعة تفاعلهم مع البيئة وسلوكهم نحوها. يقول فْريْك إنه ينبغي ألا يكتفي الباحث بحصر مكونات النسق البيئي في ثقافة ما وفق تصنيفات العلوم الغربية، إذ لا بد له أيضاً من دراسة البيئة الطبيعية وفهمها كما يفهمها أهلها ويصنف مكوناتها وفق تصنيفاتهم هم لها. بهذه الطريقة فقط يمكن للباحث أن يعرف المدى الذي تحدد فيه الاعتبارات البيئية، بدلاً من الاجتماعية مثلاً، سلوك الفرد ودوافعه في اتخاذ قرارات معينة أو التصرف بطريقة معينة (Frake 1962: 55). على الباحث أن يستخلص ما يحمله الأهالي natives من تصورات ذهنية لبيئتهم الطبيعية وذلك بعمل قوائم حصرية للمسميات الدارجة والمصطلحات المحلية التي يطلقونها على مختلف مكونات البيئة من نباتات وحيوانات وطيور وحشرات ومظاهر تضاريسية وأنواع التربة وغير ذلك من المظاهر الجغرافية والطبيعية. تفترض هذه المنهجية أن التسميات والمصطلحات المحلية وطرق تصنيفها وترتيبها تنطوي في حد ذاتها على المعلومات اللازمة لاستنتاج الرؤية المحلية لطبيعة النسق البيئي وأنها ترشد الباحث إلى الجوانب التي يوليها الأهالي أهمية خاصة في محيطهم الطبيعي.

شح الموارد نظرا لمحدودية التكنولوجيا وتدني مستوى الجانب المادي من الثقافة يفاقم من حدة الصراع وغارات السلب والنهب بين المجتمعات البدائية

قضايا البيئة والإنسان

إذا ما استثنينا الإنسان، فإن علاقة المخلوقات كلها مع بيئتها الطبيعية علاقة مباشرة دون وسيط ثقافي تكنولوجي، وهي لا تأخذ من الطبيعة إلا الحد الضروري من الطاقة والغذاء اللازم لبقائها على قيد الحياة وضمان استمرار نوعها وتكاثرها ككائنات عضوية لا غير. هذا بينما نجد أن الإنسان بثقافته وتنظيمه الاجتماعي تمكن من إحكام سيطرته على الطبيعة لخدمة أهدافه، وقضاء حاجاته وسخر مواردها وحولها إلى سلع اقتصادية محملة بالقيم التي تعلو على قيمها كضرورات للحياة والبقاء. لا يفتأ الإنسان في مسيرته التطورية وتقدمه العلمي والتكنولوجي يشدد قبضته على الطبيعة بمختلف مظاهرها ومواردها، ويروضها ويحولها إلى عناصر محملة بالقيم والمعاني والرموز، ويدمجها بذلك مع ثقافته لتصبح جزءاً من مكوناتها الخاضعة للعمليات الذهنية والتصورات العقلية التي تفرزها هذه الثقافة. وكلما تطور الإنسان تكنولوجياً وتعقدت نظمه الاجتماعية برزت لديه، إضافة إلى حاجاته الجسدية العضوية، حاجات نابعة من الأنساق والقيم الثقافية والاجتماعية. النظم الاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني يحتاج بقاؤها

واستمرارها والحفاظ على فاعليتها وتطورها إلى استخلاص كم هائل من الطاقة المختزنة في الطبيعة. وفي تفاعلاته الاجتماعية وعلاقته مع الآخرين يهدر الإنسان كماً هائلاً من الطاقة للحفاظ على وضعه الاجتماعي ومكانته ووجاهته وقوته ولسد حاجاته ورغباته النفسية والعاطفية، وغير ذلك من الاعتبارات والاحتياجات التي لا مكان لها في عالم الكائنات الأخرى. ومن طبيعة الثقافة الإنسانية أنها بقدر ما تعمل على تلبية حاجات البشر المادية والنفسية لا تكف عن خلق حاجات جديدة وطموحات أكبر وتطلعات أبعد، كل ذلك على حساب البيئة ومواردها الطبيعية المحدودة. ومع تعاظم حاجات الإنسان وطموحاته التي لا تعرف الحدود يتعاظم استنزافه للطاقة إلى درجة أصبحت تهدد موارد الطبيعة وتنذر البيئة بالدمار. ومن هنا تأتي أهمية الدراسات الإيكولوجية وأهمية الوعي بعلاقة الإنسان بالبيئة وأوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين الكائنات الأخرى في هذا المجال.

مع تقدم التكنولوجيا وتزايد السكان وتطور النظم الاجتماعية يصبح الإنسان قادراً على استغلال البيئة وعلى تجنب الكوارث وعلى استخلاص كميات أكبر من الطاقة والمواد الاستهلاكية. وبعد أن كان الإنسان في مرحلة البدائية يرى نفسه جزءاً من الطبيعة بدأ يتبلور لديه مفهوم الانفصال والتضادية بينه وبين الطبيعة. في ظل هذا الانفصال وهذه التضادية اللامتوازنة تصبح اليد العليا للإنسان بحيث يصبح هو العنصر الفعال وتتحول الطبيعة إلى عنصر يتأثر ولا يؤثر. من هنا تفقد الطبيعة حرمتها وهيبتها ويدخل الإنسان معها في صراع حاد ويحاول قهرها بواسطة التكنولوجيا المتقدمة وتصبح مجرد مصدر لإشباع نهمه ورغباته اللامحدودة. ويبدأ تأثير الإنسان السلبي على البيئة يأخذ أبعاداً خطيرة حينما تتكرس لديه مفاهيم التخزين والاكتناز والاستثمار وتكديس الثروة واستخدامها للتأثير على الآخرين وتسخيرهم والتنافس على الثراء المادي والمكانة الاجتماعية. هنا تتحول الموارد الطبيعية إلى سلع تجارية ويتبلور مفهوم الملكية الخاصة. ويصبح استغلال الاحتياجات الإنسانية استراتيجية مهمة لمن يريدون تكريس نفوذهم وسلطتهم. وتأتي مرحلة التصنيع ليتحول المجتمع إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متنافسة. وتبدأ الشركات تتحكم في إنتاج الموارد وتوزيعها واستغلال حاجة الناس إليها. كما تبدأ الوعود بمستقبل أفضل ومستوى معيشة أفضل على حساب البيئة ومواردها المحدودة. ويصبح مفهوم المساواة مبنياً على اعتبارات مادية واستهلاكية بحتة. وتشتد حدة الصراع بين الإنسان والبيئة، وتلعب الأدوات التكنولوجية دوراً حاسماً ليس فقط في قهر الإنسان للطبيعة بل وفي عزله عنها حيث لم يعد له اتصالاً مباشراً وحميمياً بالطبيعة ولا بالنشاطات المتعلقة باستخلاص المواد الغذائية من الأرض.

لقد كان لاتصال الإنسان البدائي المباشر مع الطبيعة عن طريق البحث عن القوت بواسطة الصيد أو الزراعة وبطريقة جماعية تقوم على التبادل والمقايضة بدلاً من البيع والشراء، أثر واضح على خلق قيم ثقافية تنمي لديه مشاعر الحب والاحترام والتواضع تجاه الطبيعة والكائنات الأخرى والإحساس بأنه ليس إلا شريكاً يتساوى مع بقية المخلوقات في العيش على هذه الأرض. لقد تمكن الإنسان البدائي من ضبط احتياجاته وكبح رغباته وتحقيق نوع من الانضباط والتوازن مع الطبيعة ولم تبدأ الممارسات الجائرة في الظهور إلا في وقت متأخر نسبياً من تاريخ الإنسانية. لكن بذور هذا النمط السلوكي الهدام كانت موجودة لدى الإنسان منذ البداية. ولا يمكننا أن نعتبر هذه المراحل التي حقق فيها قدراً من التوازن الإيكولوجي بينه وبين البيئة

إلا وقفات قصيرة في التاريخ الإنساني (Bennett 1976: 12, 68, 244).

ويرى البعض أن الفكر الأنثروبولوجي يتحمل قدراً من المسؤولية فيما يتعلق بتكريس ممارسات الإنسان الجائرة ضد البيئة، حيث إن الأنثروبولوجيين أشادوا بالثقافة كأهم عامل من عوامل التكيف البشري ونظروا إليها على أنها شيء من صنع الإنسان خلقها لتخدم أغراضه وأن لها كيان مستقل يتخطى الوجود العضوي superorganic ويجعل من الإنسان كائناً يتفوق على بقية المخلوقات. وقد صور الأنثروبولوجيون التقدم الثقافي على أنه كفاح مستمر لقهر الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان. ولم يدركوا إلا في وقت متأخر فداحة الآثار المدمرة التي سببها التقدم الإنساني على الكوكب الأرضي (Bennett 1976: 7-12).

من المسلم به أن مبدأ البقاء والاستمرار يحتم على جميع الأحياء أن تتكاثر وأن تحمي نفسها وأن تحصل على الغذاء اللازم وأن تكيف نفسها مع بيئتها الطبيعية لسد هذه الاحتياجات الأولية. لكن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي لديه القدرة الذهنية والنفسية لإضفاء قيم رمزية واقتصادية على الموارد التي يستخلصها من الطبيعة لتصبح بذلك أشياء جديدة تخرج من حالتها الطبيعية لتدخل في إطار قيم الإنسان الثقافية والاجتماعية التي قد لا يكون لها صلة مباشرة بمتطلبات الغذاء وتخزين الطاقة. هذه القيم لا تأتي نتيجة لعلاقة الإنسان بالبيئة بقدر ما تأتي نتيجة لعلاقة الإنسان بالإنسان، أي العلاقات الاجتماعية. فالنشاط الاقتصادي مثلا ليس مجرد وسيلة لإنتاج الموارد وترويج السلع. إنه عملية تبادلية رمزية تضرب بجذورها في شبكة العلاقات الاجتماعية ويمكن لها أن توجد مستقلة عن حاجات الإنسان ومتطلبات وجوده المادي، ولا يمكن فهمها بمعزل عما يضفيه عليها الإنسان من أهمية اجتماعية. ولذلك نرى أن هناك الكثير من العمليات الاقتصادية ونظم التبادل التي لا تقوم على ترويج مواد استهلاكية وإنما على مجرد مواد اعتبارية prestige items. ومن هنا نجد أن الاحتياجات الإنسانية مفهوم تحكمه اعتبارات ثقافية واجتماعية تتخطى الضرورات البيولوجية ولا علاقة لها بمدى قدرة الموارد الطبيعية المتوفرة في البيئة على مواجهتها. وهذا ما يؤدي بالتالي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وخلق المشكلات البيئية، بل السياسية والاجتماعية (Bennett 1976: 43-6).

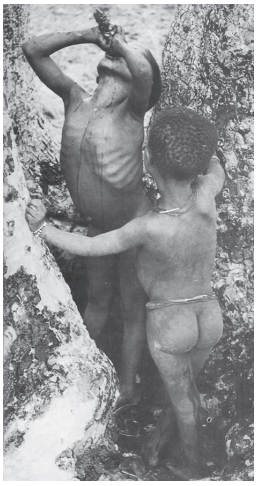

نظرا لبساطة التكنولوجيا فإن علاقة الإنسان البدائي مع محيطه الطبيعي علاقة مباشرة.

كما يختلف الإنسان عن بقية الكائنات في أن الموارد الطبيعية التي يستخلصها من البيئة تفوق بكثير تلك التي يستخلصها أي مخلوق آخر وتختلف في أنها قابلة للتزايد المطرد مع تقدم التكنولوجيا وتطور التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وازدياد السكان والاحتياجات الإنسانية. وخلاصة القول إن التكنولوجيا المتطورة والتنظيم الاجتماعي المركب واستخدام الأدوات والرموز الثقافية واللغوية تجعل الإنسان قادراً على مواجهة الطبيعة وتجاوز قيودها وتحدياتها بشكل يختلف تماما عن بقية الكائنات مما مكنه أن يتحرر من نير الطبيعة وأن يسخرها لخدمة أغراضه وطموحاته اللامحدودة.

إن التكنولوجيا والمعارف الإنسانية لا تصبح أدوات فعالة في استخلاص موارد الطبيعة ما لم يوجد التنظيم الاجتماعي اللازم لتسخيرها بشكل مؤثر. ومن أجل الحصول على الموارد والسلع المطلوبة لا بد للمجتمع أن يجند أفراده بطريقة منظمة ويوزع بينهم المسؤوليات والمهام لتوفير العمالة اللازمة والكفاءات الضرورية. إن تفاوت المهارات الفردية والكفاءات التي يعهد إليها مهام متباينة في عمليات استخلاص الموارد الطبيعية وتحويلها من مواد خام إلى مواد مصنعة سوف يؤدي إلى اختلاف العائد بالنسبة لمن يؤدون هذه المهام، كل حسب جهده وطاقته وإمكاناته. كما أن عمليات توزيع الموارد والمنتجات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط السلوك الثقافي والقوانين والأعراف الاجتماعية السائدة التي تتعلق بطبيعة الحياة ونظم المعيشة. ومع تقدم المجتمع وتعقد العلاقات بين أفراده تزداد حدة الفروق الفردية وتبدأ الطبقية في البروز. كلما استطاع الإنسان أن يحصل على ما يريده من الطبيعة بطريقة أفضل استطاع أن يحكم قبضته على موارد الطبيعة وبالتالي على بقية أفراد المجتمع، مما يزيد من قوته ونفوذه، أي أن أي تأثير يحدثه الإنسان في الطبيعة سينتج عنه تأثير في العلاقات الاجتماعية وهذا يعني أنه يمكن النظر إلى السلطة السياسية والطبقية الاجتماعية من منظور إيكولوجي مما سيقود الإيكولوجيا الثقافية إلى بحث العلاقة بين نظام السلطة وبين البيئة الطبيعية وأثر ذلك في تنظيم النشاطات الإنسانية (Bennett 1976: 27).

كل ذلك يؤدي بنا إلى التأكيد على أن المشكلات البيئية يتعذر فهمها دون النظر في قضايا الإنسان الثقافية والاجتماعية، لأن القضايا الرئيسة التي تخص علاقة الإنسان بالبيئة أساسها إما أن يكون ثقافياً يتعلق بالقيم التي تحدد احتياجات الإنسان وطرق إشباعها، وإما أن يكون اجتماعياً يتعلق بطبيعة النظم الاجتماعية التي يشكلها الإنسان لاستخلاص موارد الطبيعة (Bennett 1976: 243). وحيث إن استغلال الإنسان للطبيعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستغلال الإنسان للإنسان فإن أي علاج للآثار المدمرة الناتجة عن استغلال الإنسان للبيئة يجب البحث عنه في النظم الاجتماعية والثقافية.

تؤكد الإيكولوجيا الثقافية على أن الإنسان يلعب دوراً أساسياً بالغ التأثير في تغيير البيئة. ومن هنا يركز هذا الموضوع على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة في محاولة لفهم هذه العلاقة فهماً صحيحاً، ومن ثم ضبطها وتوجيهها الوجهة السليمة التي تحد من آثارها المدمرة. ويهدف الإيكولوجيون الثقافيون في الوقت الراهن إلى إيجاد حلول لمشكلات الإنسان والبيئة عن طريق تحقيق قدر من التوازن في العلاقة بينهما ومحاولة الحفاظ على عائد ثابت ومستمر في الموارد الطبيعية sustained yield of resources الذي يسمح ببقاء الإنسان والطبيعة واستمرارهما، علماً بأن تحقيق هذا الهدف يتوقف على تعديل الكثير من القيم الثقافية والمصالح الطبقية السائدة.